5

إعادة تحديد المصلحة الوطنية

كيف ينبغي على الولايات المتحدة أن تحدِّد مصلحتها في عصر المعلومات العالمي هذا؟ وكيف نقرِّر إلى أي حد ننضم إلى الآخرين ومتى؟ وما الذي ينبغي أن نفعله بقوّتنا التي لم يسبق لها مثيل؟ إن الإنعزاليين الذين يعتقدون أننا نستطيع أن نتجنّب نقاط ضعفنا المكشوفة للإرهابيين بالانكفاء إلى الداخل يفشلون في فهم حقائق عصر المعلومات العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن دعاة التصرّف الأحادي الذين يحثوننا على تعبئة هذه القوَّة وحشدها من أجل غايات عالمية نحدّدها بأنفسنا على نحو أناني بلا خجل، إنما يقدِّمون وصفة لتقويض قوّتنا الناعمة الطرية ويشجعون الآخرين على تكوين تحالفات تحدّ في آخر الأمر من قوتنا الصلبة. إن علينا أن نفعل ما هو أفضل من ذلك.

وعندما كتبت كوندوليزا رايس (التي هي الآن مستشارة الأمن القومي) أثناء الحملة الانتخابية سنة 2000 أن علينا أن «ننطلق من الأرضية الصلبة للمصلحة الوطنية وليس من مصلحة مجتمع دولي موهوم» كان الشيء الذي أقلق حلفاءنا الأوروبيين هو «افتراض وجود نزاع بالضرورة بين ملاحقة المصلحة الوطنية والالتزام بمصالح مجتمع دولي بعيد عن أن يكون

موهوماً»[1]. وقد تكون الروابط التي تشد المجتمع الدولي واهنة. ولكن لها أهميتها. إن الفشل في تقديم الاحترام اللائق لرأي الآخرين وفي تضمين مصلحتنا الوطنية مفهوماً واسعاً للعدالة سوف يكون من شأنه أن يؤذينا في آخر الأمر. وكما يذكرنا حلفاؤنا بتكرار متواتر، فإنّه حتى المدافعين ذوي النوايا الحسنة عن الهيمنة الحميدة الخفيفة الوطأة لا يملكون كل الأجوبة. وبينما رحّب أصدقاؤنا بالنهج متعدد الأطراف لإدارة بوش بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001، فقد ظلوا قلقين من عودة التصرّفات الأحادية الجانب.

وليس من المحتمل أن يُعاد انتخاب الزعماء الديمقراطيين الذين يفشلون في تمثيل مصلحة أمّتهم، وإنّه من مصلحتنا الحفاظ على مركزنا المتفوّق. ولكن المصالح العالمية يمكن دمجها في مفهوم عريض بعيد النظر للمصلحة الوطنية. فالإرهاب في آخر الأمر هو تهديد للمجتمعات كلها؛ والتجارة الدولية تفيدنا كما تفيد الآخرين؛ والاحترار العالمي سوف يرفع مستوى سطح البحر على طول سواحلنا كلها كما على سواحل البلدان الأُخرى؛ والأمراض المعدية تستطيع الوصول إلى كل مكان بالسفينة أو الطائرة؛ وعدم الاستقرار المالي قد يضرّ بالاقتصاد العالمي كلّه. وبالإضافة إلى مثل هذه المصالح المادية الملموسة، يريد كثير من الأمريكيين دمج القِيَم العالمية في مصلحتنا الوطنية. وهناك دلائل قوية على أن قِيَم أمريكا تعمل في سياق عالمي عال، وأن مجال اهتمامنا يمتد بعيداً وراء حدودنا الوطنية. وقد اتفق ثلاثة وسبعون بالمئة مع التصريح الوارد في استطلاع الرأي القائل: «إنني أعتبر نفسي مواطناً عالمياً وكذلك مواطناً أمريكياً»، بل وافق 44 بالمئة على ذلك بقوة[2]. فنحن إذن

(1) پيتر لادلو، «مطلوب: شريك عالمي»، **ذي واشنطن كوارترلي**، صيف 2001، ص167.

(2) برنامج حول مواقف السياسة الدولية، «آراء أمريكيّة في العولمة: دراسة في المواقف العامة في الولايات المتحدة»، جامعة ميريلاند، 1999، ص8.

بحاجة إلىٰ تعريف عريض لمصلحتنا الوطنية يأخذ في الحسبان مصالح الآخرين، ودور قادتنا هو طرح هذا في مناقشات شعبيَّة. ولا حاجة لأن تكون المصلحة الوطنية قصيرة النظر، كما ذكّرنا بذلك أيلول/ سبتمبر سنة 2001.

ويميّز التقليديّون بين سياسة خارجية مبنية علىٰ القِيَم وسياسة خارجية مبنية علىٰ أساس المصالح. وهم يعطون صفة الحيوية للمصالح التي من شأنها التأثير علىٰ نحو مباشر علىٰ سلامتنا، وبذلك تبرر استخدام القوَّة ـ مثل منع شنّ هجوم علىٰ الولايات المتحدة، ومنع بروز مهيمن معادٍ لنا في آسيا أَو أوروبا، ومنع تواجد قوى معادية علىٰ حدودنا أَو مسيطرة علىٰ البحار، وضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة[3]. أمّا تعزيز حقوق الإنسان، وتشجيع الديمقراطية، وتنمية قطاعات اقتصادية محدّدة، فقد أعطيت لها أولوية أقل.

إنني أعتبر هذا النهج ضيّقاً أكثر من اللازم، إِذْ إنني أعتقد أن المصالحَ الإنسانيةَ هامةٌ أيضاً لحياتنا ولسياستنا الخارجية. فمن المؤكد أن المصالح الوطنية الاستراتيجية حيوية وتستحق الأولوية، لأننا إِذا فشلنا في حمايتها، فإِن بقاءنا نفسه يصبح عرضةً للمخاطر. وعلىٰ سبيل المثال فإِن مواجهة الإِرهاب الكارثيّ وقمعه اليوم سوف تستحق الأولوية التي كانت مخصصةً لاحتواء القوَّة السوفياتية أثناء الحرب الباردة[4]. فالبقاء هو الشرط اللازم للسياسة الخارجية، ولكنّه ليس كل شيء في السياسة الخارجية. وبالإضافة إِلىٰ ذلك، فإن الربط بين بعض الأحداث (مثل غزو العراق للكويت أَو تجربة قذيفة كورية شمالية) وبين

---

(3) **مصالح أمريكا الوطنية: تقرير من لجنة المصالح الوطنية الأمريكيَّة** (برئاسة كل من روبرت إيلوورث، وآندرو غودپاستر، وريتاهاوزر، 1996)، ص13.

(4) انظر آشتون كارتر، وجون دويتش وفيليپ زاليكو، **الإِرهاب الكارثي: عناصر سياسة وطنية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مركز بلفر للعلوم والقضايا الدولية، جامعة هارڤارد، 1998). وانظر أيضاً، جوزيف س. ناي الأصغر ور. جيمس وولزي، «منظور علىٰ الإِرهاب»، لوس آنجيلوس تايمز، 1 حزيران/ يونيو، 1997، القسم M، ص5.

تهديدٍ لبقائنا الوطني قد ينطوي على سلسلة طويلة من الأسباب. وقد يختلف الناس حول مدى احتمال حدوث أية حلقة في تلك السلسلة، وبالتالي حول درجة التهديد لبقائنا. وبناء عليه، فإن الناس العقلاء يمكن أن يختلفوا حول مقدار «التأمين» الذي يريدون أن تقدّمه سياستنا الخارجية ضد التهديدات البعيدة لمصلحة حيوية قبل أن نلاحق قِيَماً أُخرى مثل حقوق الإنسان.

وفي رأيي أنه في الديمقراطية تكون المصلحة الوطنية هي ما يقوله عنها المواطنون، ببساطة، بعد مداولة كافية. فهي أوسع من المصالح الاستراتيجية الحيوية، رغم أن هذه هي جزء حسَّاس الأهمية منها. إذْ يمكن أن تشمل قِيَماً مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، وخاصة إذا كان الجمهور الأمريكي يشعر بأن تلك القِيَم لها من الأهمية بالنسبة لهويتنا أَو لشعورنا بماهيتنا ما يجعل الناس مستعدين لدفع ثمن لتعزيزها ونشرها. فالقِيَم ـ ببساطة ـ هي مصلحة وطنية غير ملموسة. فإذا اعتقد الشعب الأمريكي أن مصالحنا المشتركة على المدى الطويل تشمل قِيَماً معينة وضرورة نشرها في الخارج، فإن تلك القِيَم تصبح عندئذٍ جزءاً من المصلحة الوطنية. وقد يشير القادة والخبراء إلى تكاليف التمشي مع قِيَم معينة، ولكن إذا لم يوافق الجمهور المستنير على ذلك، فلن يستطيع الخبراء إنكار شرعية رأيهم.

إن تقرير المصلحة الوطنية والبتّ فيها يتطلّب أكثر من مجرد نتائج استطلاع الرأي. إنه الرأي بعد المناقشة والمداولة العامة العلنية. ولذلك فإن من المهم أن يؤدي قادتنا عملاً أفضل في مناقشة صياغة واسعة لمصلحتنا الوطنية. وكثيراً ما يكون الجدل الديمقراطي مشوشاً ومختلطاً ولا يخرج دائماً بالأجوبة «الصحيحة». ومع ذلك فإن من الصعب أن يرى المرء طريقة أفضل للبتّ في المصلحة الوطنية في نظام ديمقراطي. إن المداولة السياسية الأفضل إطلاقاً هي الطريقة الوحيدة لشعبنا للبتّ في مدى اتساع، أَو ضيق، تحديدنا لمصالحنا.

حدود القوَّة الأمريكيَّة

وحتى عندما نتفق على أهمية القِيَم، فإن المهمة الصعبة هي التفكير في كيفية جعلها تَسُودُ وتؤثِّر في حالات معيّنة. فكثير من الأمريكيين يجدون حرب روسيا في الشيشان مثيرة للقلق، ولكن هناك حدوداً لما نستطيع القيام به لأن روسيا تظل قوة نووية، ونحن نسعى للحصول على مساعدتها بخصوص الإرهاب. وكما كان آباؤنا يذكروننا: «لا تدعوا أعينكم تصبح أكبر من معداتكم، ولا تقضموا أكثر مما تستطيعون أن تمضغوا». وعند أخذ حجمنا في الحسبان، فإن الولايات المتحدة لديها هامش للاختيار أكثر مما لدى معظم البلدان الأُخرى. ولكن كما رأينا في الفصول السابقة، فإن القوَّة تتغيّر. وليس من الواضح دائماً كم نستطيع أن نمضغ. والخطر الذي يمثِّله دعاة فرض الهيمنة أن سياستهم الخارجية كلها دوّاسات تعجيل بلا فرامل. فتركيزهم على أحادية القطب وعلى الهيمنة تبالغ في قدرة الولايات المتحدة على الحصول على النتائج التي تريدها في عالم متغيّر.

لقد جادلتُ في الفصل الأول بأن القوَّة في عصر المعلومات العالمي موزعة مثل لعبة شطرنج بثلاثة أبعاد. فالرقعة العسكرية العليا أحادية القطب تتفوق فيها الولايات المتحدة على جميع الدول الأُخرى، ولكن الرقعة الاقتصادية الوسطى متعددة الأقطاب، تمثّل فيها الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان ثلثي الإنتاج العالمي. أما الرقعة السفلى للعلاقات عابرة القومية التي تعبر الحدود خارج سيطرة الحكومات فهي ذات تركيب هيكلي للقوة موزع على نطاق واسع. ورغم أن من المهم أن لا يتجاهل أحدٌ الأهميةَ المستمرة للقوة العسكرية لبعض الأغراض، ولا سيما في ما يتعلق بالأجزاء الصناعية وما قبل الصناعية من العالم، فإن تركيز دعاة الهيمنة على القوَّة العسكرية يمكن أن يعمينا عن حدود قوتنا. فالقوَّة الأمريكيَّة كما رأينا ليست لها عَظَمَةٌ مماثلة في البُعدين الاقتصادي وعابر القومية. ولا يقتصر الأمر على وجود عناصر فاعلة جديدة

يتعين أخذها في الحسبان، بل إن كثيراً من الأمور العابرة للقومية ـ سواء أكانت التدفقات المالية، أم انتشار مرض الإيدز، أم الإرهاب ـ لا يمكن حلّها بدون تعاون الآخرين. وحيثما كان العمل الجماعي جزءاً ضرورياً لحصولنا على النتائج التي نريدها، فإن قوّتنا تكون مقيّدة بالتحديد والولايات المتحدة ملزمة بالاقتسام والمشاطرة.

وعلينا أن نتذكّر أيضاً الدور المتنامي للقوة الناعمة الطرية في عصر المعلومات العالمي هذا. إن من المهم أن نصف مليون طالب أجنبي يريدون الدراسة في الولايات المتحدة كل سنة، وأن الأوروبيين والآسيويين يريدون أن يشاهدوا أفلاماً وبرامجَ تلفزيونيةً أمريكيَّة، وأن الحريات الأمريكيَّة جذَّابة في أنحاء كثيرة من العالم، وأن الآخرين يحترموننا، ويريدون أن يقتدوا بنا عندما لا نكون متغطرسين أكثر من اللازم. وقِيَمُنَا مصادرُ مهمةٌ لقوّتنا الناعمة الطرية. وكلا القوّتين، الصلبة والناعمة الطرية، لها أهميتها، ولكنْ في عصر معلومات عالمي، كما رأينا في الفصل الثاني، فإن القوة الناعمة الطرية تزداد نعومة وطراوة عما كانت عليه حتى في الماضي. فالتدفقات الكثيفة للمعلومات الرخيصة وسعت عدد قنوات الاتصالات عابرة القومية عبر الحدود الوطنية. وكما لاحظنا من قبلُ أيضاً، فإن الأسواق العالمية والمجموعات غير الحكومية ـ بما فيها من الإرهابيين ـ تلعب دوراً أكبر، وكثير منها يملك مصادر قوة ناعمة طرية. والدول تُخْتَرَقُ بسهولة أكبر، وهي أقل شبهاً بالنموذج العسكري التقليدي لكرات بليارد مستقلّة ذات سيادة تقفز مبتعدةً عن بعضها البعض.

فالولايات المتحدة، بمجتمعها الديمقراطي المفتوح، سوف تستفيد من عصر المعلومات العالمية الآخذ في التطور، إذا طورنا فهماً أفضل لطبيعة قوتنا وحدودها. وسوف تظلّ مؤسَّساتنا جذّابة للكثيرين، كما أن انفتاح مجتمعنا سوف يستمر في تعزيز مصداقيتنا. وهكذا فإننا كبلد سنكون في منزلة طيبة للاستفادة من القوَّة الناعمة الطرية. ولكنْ بما أن كثيراً من هذه القوَّة الناعمة

الطرية هو إنتاج عرضي غير مقصود للقوى الاجتماعية، فسوف تجد الحكومة في أغلب الأحوال أن التلاعب بها صعب.

والأخبار السارّة هي أن الاتجاهات الاجتماعية لعصر المعلومات العالمي تساعد على تشكيل عالم سيكون قريباً من المُثُلِ الأمريكيَّة في الأمد الطويل. ولكنَّ القوَّة الناعمة الطرية التي تأتي من كونها «مدينة مشرقة على تل» (كما وصفها زعيم طائفة المتطهرين جون وينثروب من قبلُ لأول مرة) لا تعطي القدرة على الإرغام التي تعطيها القوَّة الصلبة. فالقوَّة الناعمة الطرية حسَّاسة الأهمية، ولكنّها لا تكفي وحدها. بل ستكون القوّتان معاً ضروريتين لسياسة خارجية ناجحة في عصر المعلومات العالمي. وعلى قادتنا أن يتأكّدوا من أنّهم يمارسون قوّتنا الصلبة بطريقة لا تنتقص من قوّتنا الناعمة الطرية.

الاستراتيجية الكبرى والسلع العامة العالمية

كيف ينبغي على أمريكا أن تضع أولوياتنا في عصر عولمة عالمي؟ وما هي الاستراتيجية الكبرى التي ستتيح لنا أن نتوجّه بين «الامتداد الإمبراطوري المبالغ في طوله» والذي من شأنه أن ينشأ من دور الشرطي العالمي، مع تجنّب خطأ الظن أن البلد يمكن أن ينعزل في عصر المعلومات العالمي هذا؟ إن المكان الذي ينبغي البدء منه هو فهم العلاقة بين القوَّة الأمريكيَّة وبين السلع العامة العالمية. فمن جهة ـ ولأسباب مذكورة أعلاه ـ فإن القوَّة الأمريكيَّة أقل فاعلية مما قد تبدو عليه للوهلة الأولى. فنحن لا نستطيع القيام بكل شيء. ومن جهة أُخرى، فإن من المحتمل أن تبقى الولايات المتحدة أقوى بلد في العالم مدة طويلة في سياق القرن الحالي. وهذا يعطينا اهتماماً ومصلحة في الحفاظ على درجة من النظام الدولي. وبصورة مادية ملموسة أكثر، فإن هناك سبباً لكون الأمريكيين ذوي مصلحة وطنية تتجاوز حدودنا. ذلك أن الأحداث الجارية بعيداً هناك قد تؤذينا. ونحن نريد التأثير على حكومات ومنظَّمات بعيدة بخصوص شتى القضايا، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب،

والمخدرات، والتجارة، والموارد، والضرر البيئي. وبعد الحرب الباردة تجاهلنا أفغانستان، ولكننا اكتشفنا أنه يمكن حتى لبلد فقيرٍ ناءٍ في أقاصي الدنيا أن يؤوي قوىً قادرةً علىٰ إلحاق الضرر بنا.

إن النظام الدولي هو، إلىٰ حد كبير، سلعة عامة، شيء يستطيع كل شخص أن يستهلكها دون إنقاص توفرها للآخرين[5]. ويستطيع بلد صغير أن يستفيد من السَّلام في منطقته، ومن حرية البحار، وقمع الإرهاب، والتجارة المفتوحة، والسيطرة علىٰ الأمراض المعدية، أو الاستقرار في الأسواق المالية، كما تفعل الولايات المتحدة في الوقت نفسه دون إنقاص الفائدة للولايات أو للآخرين. والسلع العامة النقية نادرة بالطبع. والأشياء التي تبدو في نظرنا جيدة أحياناً قد تبدو سيئة في عيون الآخرين. أما الجاذبية الضيّقة أكثر من اللازم للسلع العامة فقد تصبح عقيدة تخدم الذات الأنانية عند الأقوياء. ولكن هذه التحذيرات إنما هي تذكير للتشاور مع الآخرين، وليست سبباً لنبذ مبدأ استراتيجي هام يساعدنا علىٰ وضع الأولويات والتوفيق بين مصالحنا الوطنية ومنظور عالمي أوسع.

فإذا كان المستفيد الأكبر من السلعة العامة (كالولايات المتحدة) لا يتولى زمام القيادة في تقديم موارد غير متناسبة تجاه تجهيزها، فليس من المحتمل أن يكون المستفيدون الأصغر قادرين علىٰ إنتاجها بسبب صعوبات تنظيم عمل جماعي عندما يكون عدد المشتركين فيه كبيراً[6]. ورغم أن هذه المسؤولية للأكبر كثيراً ما تتيح للآخرين أن يصبحوا «مستفيدين بالمجّان»، فإن البديل

---

(5) للاطلاع علىٰ مناقشة كاملة لتعقيد التعريف ومشاكله، انظر كتاباً من تحرير إينْج كول، وإيزابيل غرونبرغ ومارك أ. شتيرن، بعنوان: **السلع العامة العالمية: التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999). وبالتعريف الدقيق، فإن السلع العامة ليست تنافسية ولا احتكارية حصرية.

(6) مانكور أولسون، **منطق العمل الجماعي: السلع العامة ونظرية المجموعات** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارڤارد، 1965).

لذلك هو أن الحافلة الجماعية لا تتحرّك على الإطلاق. (وتعويضنا هو أن الأكبر يميل إلى ممارسة سيطرة أكبر على عجلة القيادة).

وهذا يضفي انعطافاً تحريفياً مختلفاً على العبارة التي كانت مادلين أولبرايت ـ وزيرة الخارجية السابقة ـ كثيراً ما تستخدمها وتزعم فيها أن الولايات المتحدة هي «الأمّة التي لا غِنَى عنها». فنحن لا نحصل على استفادة بالمجّان. ومن أجل لعب دور في إنتاج السلع العامة، تحتاج الولايات المتحدة إلى الاستثمار في مصادر القوَّة الصلبة، وكذلك في مصادر القوَّة الناعمة الطرية لتقديم مَثَلٍ طيبٍ يُحْتَذى. وتحتاج هذه الأخيرة إلى ضبط أكبر للنفس من جانب الكونغرس، وكذلك إلى تنظيم بيتنا من الداخل في الاقتصاد، والبيئة، والعدالة الجنائية وما إلى ذلك. إذْ إن بقية العالم ترغب في أن ترى الولايات المتحدة تقود عن طريق تقديم النموذج. ولكن عندما «يرى الناس أمريكا تضع مصالحها المحلية الضيِّقة قبل الاحتياجات العالمية، كما هي الحال في مستوى الانبعاثات الغازية الضارّة، فإن الاحترام قد يتحوّل بسهولة إلى خيبة أمل واحتقار»[7].

وتتطلب القوة الصلبة المتزايدة استثماراً للموارد في الجوانب غير العسكرية من الشؤون الخارجية، بما في ذلك معلومات مخابرات أفضل، وهي استثمارات لم يكن الأمريكيون مؤخراً على استعداد للقيام بها. فبينما كان الكونغرس مستعداً لإنفاق 16 بالمئة من الميزانية الوطنية على الدفاع، فإن النسبة المئوية المخصّصة للشؤون الدولية قد تقلَّصت من 4 بالمئة في ستينيّات القرن العشرين إلى واحد بالمئة فقط في هذه الأيام[8]. إن قوّتنا العسكرية هامّة، ولكن

(7) فيليب باورينغ، «أمريكا بوش تطور مشكلة صورة»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 31 أيار/ مايو، 2001، ص8.

(8) ريتشارد ن. غاردنر، «حل الواحد في المئة»، **فورين آفيرز**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 2000، ص3.

دبلوماسيتنا أهم منها بستةَ عشرَ ضعفاً. فهناك أكثر من ألف موظف يعملون في مقر قيادة أصغر موقع عسكري إقليمي، أي أكثر بكثير من مجموع الموظفين الأمريكيين المخصصين لوزارات الخارجية، والتجارة، والخزينة، والزراعة[9]. فالعسكريون يؤدون دوراً محقاً في دبلوماسيتنا، ولكننا نستثمر في قوّتنا الصلبة وفق شروط مُعَسْكَرَةٍ أكثر مما ينبغي.

وكما ناشد وزيرُ الخارجية كولن باول الكونغرسَ، فإننا بحاجة إلىٰ أن نضخّ مزيداً من الموارد في وزارة الخارجية، بما في ذلك خدماتها المعلوماتية الإعلامية والوكالة الدولية للتنمية إذا أريد لنا أن نوصل رسالتنا. فقد حذّر تقرير من الحزبين كليهما عن الحالة في وزارة الخارجية بأنّه «إذا لم يتم عكس توجه اللولب النازل إلىٰ الأسفل كالدوامة، فإن آفاق الاعتماد علىٰ القوَّة العسكرية لحماية المصالح الوطنية الأمريكيَّة ستزداد اتساعاً لأن واشنطن ستكون أقل قدرة علىٰ تجنّب الأزمات، أَو إدارتها، أَو حلّها عن طريق فنّ السياسة»[10]. وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن إلغاء وكالة الإعلام الأمريكيَّة (التي كانت تروّج لآراء الحكومة في الخارج) ككيان منفصل، وامتصاصها في وزارة الخارجية، قد انتقص من فاعلية واحدة من أدوات القوَّة الناعمة الطرية لحكومتنا[11]. إن من الصعب أن تكون قوة عظمى بكلفة رخيصة، أَو عن طريق الوسائل العسكرية وحدها.

وبالإضافة إلىٰ الوسائل الأفضل، فإننا بحاجة إلىٰ استراتيجية

---

(9) دانا بريست، «سياسة خارجية ذات أربع نجوم؟»، **الواشنطن بوست**، 28 أيلول/ سبتمبر، 2000، ص1.

(10) روبن رايت، «تقرير يتحدث عن سوء الإدارة في وزارة الخارجية»، **لوس آنجيلوس تايمز**، 30 كانون الثاني/ يناير، 2001، ص10.

(11) اللجنة الاستشارية الأمريكيَّة الخاصة بالدبلوماسية العامة، **دمج وكالة الإعلام في وزارة الخارجية: تقييم بعد سنة واحدة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: تشرين الأول/ أكتوبر 2000).

لاستخدامها. ويجب أن تضمن استراتيجيتنا الكبرى بقاءنا أولاً. ولكن عليها بعد ذلك أن تركّز على تقديم سلع عامة **عالمية**. فمكسبنا من مثل هذه الاستراتيجية مزدوج: من السلع العامة نفسها، ومن الطريقة التي تجعل بها قوّتنا مشروعة في نظر الآخرين. ومعنى هذا أن علينا أن نعطي أولوية عليا لتلك الجوانب من النظام الدولي التي إذا ما تُرِكَتْ بدون رعاية كافية فسوف تكون لها آثارٌ عميقةٌ على ذلك النظام، وبالتالي على حياة أعداد كبيرة من الأمريكيين ومن الناس الآخرين كذلك. وتستطيع الولايات المتحدة أن تتعلّم من دروس بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، عندما كانت قوّة متفوّقة هي الأُخرى. فقد كانت السلع العامة الثلاث التي اهتمت بها ورعتها بريطانيا هي: (1) الحفاظ على توازن للقوى بين الدول الكبرى في أوروبا، (2) الترويج لنظام اقتصادي دولي مفتوح، و(3) الحفاظ على الأشياء الدولية المشتركة مفتوحة، كحرية الملاحة في البحار وقمع القرصنة.

وهذه الأشياء الثلاثة تنطبق كلها إلى حدٍ مّا على الوضع الأمريكي الحالي. فالحفاظ على توازن إقليمي للقوى وكبح الحوافز المحلية لاستخدام القوّة لتغيير الحدود يقدِّم سلعة عامة لكثير من البلدان (ولكن ليس لها جميعاً) فالولايات المتحدة تساعد على «تشكيل البيئة» (بعبارات تقرير البنتاغون لمراجعة السياسة الدفاعية مرة كل أربع سنوات) في أقاليم شتّى، ولذلك فإننا ـ حتى في الأوقات الطبيعية العادية ـ نحتفظ بنحو مئة ألف جندي في قواعد متقدمة في أوروبا، وبالعدد نفسه في آسيا، وبنحو عشرين ألفاً بالقرب من الخليج الفارسي. فالدور الأمريكي كعامل استقرار، وضمانة ضد عدوان قد يشنّه طامحون إلى الهيمنة في مناطق هامة، إنما هو قضية ورقة رابحة. فينبغي علينا أن لا نتخلّى عن هذه المناطق، كما اقترح البعض في الآونة الأخيرة، رغم أن وجودنا في الخليج يمكن معالجته بطريقة أكثر حنكة وبراعة.

والترويج لنظام اقتصادي دولي مفتوح هو شيء جيد للنمو الاقتصادي

الأمريكي ولبلدان أُخرى كذلك. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن انفتاح الأَسواق العالمية هو شرط ضروري (ولو أنّه غير كاف) لتخفيف وطأة الفقر في البلدان الفقيرة، حتى ولو كان يفيد الولايات المتحدة. وبالإضافة إِلىٰ ذلك، فإن النمو الاقتصادي علىٰ المدى الطويل يرجح احتمال تغذية مجتمعات مستقرّة، ديمقراطية للطبقات الوسطى، ولو أن النطاق الزمني لذلك قد يكون طويلاً تماماً. ولإبقاء النظام منفتحاً، يتعين علىٰ الولايات المتحدة أن تقاوم النزعة الحمائية في الداخل، وأن تدعم المؤسَّسات الاقتصادية الدولية مثل منظَّمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تقدِّم إطاراً لقواعد الاقتصاد العالمي.

ومثل بريطانيا القرن التاسع عشر فإن الولايات المتحدة لها مصلحة في الحفاظ علىٰ الأشياء الدولية المشتركة، كالمحيطات، مفتوحةً للجميع. وسجلنا هنا مختلط، فهو جيد في ما يتعلّق بِحُرِّيَة البحار. وعلىٰ سبيل المثال فعندما اشتعل القلق في جنوب شرقي آسيا في سنة 1995 من مطالبة الصين بجزر سبارتلي في بحر الصين الجنوبي، تجنّبت الولاياتُ المتحدةُ الادعاءاتِ المتضاربةَ للدول المختلفة بشأن ملكية الجزر الصغيرة والصخور هناك، ولكنها أصدرت بياناً يعيد التأكيد بأن البحر ينبغي أن يظل مفتوحاً لجميع البلدان. وعندئذٍ وافقت الصين علىٰ معالجة الموضوع وفق قانون معاهدة البحار. أما اليوم، فإن الأشياء الدولية المشتركة تشمل قضايا جديدة مثل تغيّر المناخ، والحفاظ علىٰ الأجناس المهدّدة بالانقراض، واستعمالات الفضاء الخارجي، وكذلك الفضاء السيبري [شبكة الحقيقة الافتراضية المشتركة، أي عالم البيئات، مثل الإنترنيت، الذي يتخاطب بداخله الأشخاص بواسطة كومبيوترات مترابطة، علىٰ نحو مستقل عن المسافة المكانية: المعرّب]. ولكنْ في بعض القضايا، مثل المناخ العالمي، أخذت الولايات المتحدة مكانة أقل مما هو ضروري. وإن وضع قواعد تحافظ علىٰ حق النفاذ والوصول للجميع يظل شيئاً تابعاً للمصلحة

العامة اليوم بالقدر الذي كان فيه كذلك في القرن التاسع عشر، رغم أن بعض القضايا أعقد وأصعب من حرّية البحار.

وتتمتع هذه السلع العامة الكلاسيكية التقليدية الثلاث بتوافق مواقف الرأي العام الأمريكي، ويمكن تقديم بعض هذه الأشياء عن طريق أعمال أحادية الجانب. ولكن هناك أيضاً ثلاثة أبعاد جديدة من السلع العامة العالمية في عالم اليوم. فأولاً: ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تساعد في تنمية وصيانة أنظمة عالمية من القوانين والمؤسَّسات التي تنظم العمل الدولي في مجالات متنوعة ـ لا تقتصر علىٰ التجارة والبيئة، بل تشمل أيضاً انتشار الأسلحة، وحفظ السَّلام، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وغيرها من الهموم الأُخرى. فالإرهاب بالنسبة للقرن الحادي والعشرين هو ما كانت عليه القرصنة بالنسبة لفترة سابقة، حيث كانت بعض الحكومات تعطي القراصنة واللصوص المفوضين من قبلها بنهب موانئ آمنة كي تكسب منهم عائدات أَو تضايق بهم أعداءها. وعندما صارت بريطانيا القوةَ البحريةَ المسيطرةَ في القرن التاسع عشر قمعت القرصنة، فاستفادت معظم البلدان من ذلك الوضع. أما اليوم، فإن بعض الدول تؤوي إرهابيين كي تهاجم أعداءها، أَو لأنها أضعف من أن تسيطر علىٰ جماعات قوية. فإذا اُعْتُبِرَتْ حملتُنا الحالية ضد الإرهاب أحادية الجانب أَو منحازة، فإن من المحتمل أنّها ستفشل، ولكن إذا واصلنا الحفاظ علىٰ تحالفات واسعة لقمع الإرهاب فإن لدينا أفقاً جيداً من النجاح. وبينما لا ترى الجماعاتُ التي تهاجمنا أن حملتنا ضد الإرهاب هي للمصلحة العامة العالمية، فإن هدفنا ينبغي أن يكون عزل هذه الجماعات وتخفيض عدد الدول القليلة التي تقدِّم لها المأوى.

وعلينا كذلك أن نجعل التنمية الدولية أولوية أعلى، لأنّها سلعة عالمية الأهمية للمصلحة العامة أيضاً. إذْ إن كثيراً من الأغلبية الفقيرة في العالم تعيش في اضطراب، غارقةً في وحل حلقة مفرغة من المرض، والفقر، وعدم الاستقرار السياسي. فالمساعدة العلمية والمالية من البلدان الغنية وعلىٰ نطاق

واسع لها أهميتها ليس لأسباب إنسانية فحسب، بل أيضاً (كما جادل جيفري ساخس، الاقتصادي من جامعة هارڤارد) «لأنه حتى البلدان النائية تصبح قواعد أمامية للاضطراب بالنسبة لباقي أنحاء العالم»[12]. وسجلّنا هنا أقل إثارة للإعجاب. فقد تقلّصت مساعداتنا الخارجية إلىٰ 0,1 بالمئة من إجمالي ناتجنا الوطني، أي نحو ثلث المستويات الأوروبية. كما أن إجراءات الحماية التجارية التي نتخذها كثيراً ما تلحق أفدح الضرر بالبلدان الفقيرة. والمساعدات الخارجية علىٰ وجه العموم ليست لها شعبية في صفوف الجمهور الأمريكي. وسبب ذلك جزئياً (كما تظهر استطلاعات الرأي) هو أنهم يعتقدون أننا ننفق عليها خمسة عشر ضعفاً أو عشرين ضعفاً مما ننفقه بالفعل. ولو أن زعماءنا توجهوا بالمناشدة إلىٰ غرائزنا الإنسانية، وإلىٰ اهتمامنا بالاستقرار، وخاطبونا بصورة مباشرة أكثر فقد يتحسّن سجلنا. وكما قال الرئيس بوش في تموز/ يوليو سنة 2001: «إن هذا تحدٍّ أخلاقي كبير»[13]. ومن المؤكد أن المعونة ليست كافية للتنمية، إذْ إن فتح أسواقنا، وتقوية المؤسَّسات الخاضعة للمساءلة، وتثبيط الفساد أهم حتى من ذلك[14]. فالتنمية تستغرق وقتاً طويلاً. ونحن بحاجة إلىٰ استكشاف طرق أفضل للتأكّد من أن مساعدتنا تصل إلىٰ الفقراء فعلاً، ولكن الحكمة واهتمامنا بقوتنا الناعمة الطرية يشيران إلىٰ أنه ينبغي علينا أن نجعل التنمية أولوية أعلى.

فالولايات المتحدة، كقوّة متفوّقة، تستطيع أن تقدِّم سلعة عامة مهمّة

---

(12) جيفري ساخس، «ما يصلح للفقراء يصلح لأمريكا»، **الإيكونوميست**، عدد 14 تموز/ يوليو، 2001، ص 32 ـ 33.

(13) «بوش يقترح تحويل المساعدات إلىٰ مِنَح للأمم الفقيرة»، **النيويورك تايمز**، 18 تموز/ يوليو، 2001، القسم A، ص1.

(14) وليام إسترلي، «فشل التنمية»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 4 تموز/ يوليو 2001، ص 32؛ داني رودريك، **الاقتصاد العالمي الجديد والدول النامية: إنجاح الانفتاح** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مجلس التنمية الخارجية، 1999).

بالعمل كوسيط. فباستخدام مساعينا الحميدة للتوسّط في نزاعات في أماكن مثل إيرلندا الشمالية والشرق الأوسط، أو بحر إيجة، تستطيع الولايات المتحدة أن تساعد في تشكيل النظام الدولي بطُرق مفيدة لنا ولأمم أُخرى كذلك. فمن المغري أحياناً ترك الصراعات العنيدة تتقيح وتلتهب، وهناك بعض الأوضاع التي تستطيع فيها بلدانٌ أُخرى أن تلعب دور الوسيط على نحو أكثر فاعلية. وحتى عندما لا نريد أخذ زمام القيادة، يمكن أن تكون مشاركتنا جوهرية، كما يشهد على ذلك عملُنا مع أوروبا لمحاولة منع نشوب حرب أهلية في مقدونيا. ولكنْ كثيراً ما تكون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على الجمع بين أعداء ألدّاء، كما هي الحال في عمليَّة السَّلام في الشرق الأوسط. وعندما ننجح، فإننا نعزّز سمعتنا ونزيد قوّتنا الناعمة الطرية وفي الوقت نفسه نقلّص واحداً من مصادر عدم الاستقرار.

الجدول 5 ـ 1 استراتيجية قائمة على سلع عامة عالمية

1 ـ حافظ على توازن القوى في المناطق الهامة.
2 ـ روّج لاقتصاد دولي مفتوح.
3 ـ حافظ على الأشياء الدولية المشتركة.
4 ـ حافظ على قواعد ومؤسَّسات دولية.
5 ـ ساعد في التنمية الاقتصادية.
6 ـ إعمل كجامعٍ للائتلافات والتحالفات ووسيط في النزاعات.

حقوق الإنسان والديمقراطية

إن استراتيجية كبرى لحماية مصالحنا التقليدية الحيوية وترويج السلع العامة العالمية تعالج ثلثي مصلحتنا الوطنية. فحقوق الإنسان والديمقراطية هي العنصر الثالث، ولكنّها لا تندمج مع العنصرين الآخرين. فهناك بلدان وحضارات أُخرى تفسِّر هذه القِيَم بصورة مختلفة، ويغضبها تدخلُنا في شؤون سيادتها بتصرّف أحادي الجانب ندّعي فيه الحقَّ لأنفسنا. وكما تذمّر رئيس

الوزراء الماليزي مهاتير محمّد من إدارة كلينتون: «لم يُسْبِغْ أحدٌ هذا الحقَّ على هذا الرئيس الذي يشن حملةً صليبية». أَو بعبارات أُخرى قالها ناقد من الجمهوريين (وهو الآن مسؤول كبير في البنتاغون): «إن أمريكا محتارة حقاً من فكرة أن إصرارها على فرض رأيها باسم المبادئ العالمية العامة يمكن أن يراها الآخرون أحياناً شكلاً من أشكال التفرد الأمريكي من جانب واحد». ومع ذلك فإن هذه التهمةَ توجّهها إلى أمريكا بلدانٌ كثيرة، بما فيها بعض أصدقائنا. «إن الرؤساء الويلسونيين يدفعونهم إلى الجنون، ولقد ظلوا يفعلون ذلك منذ أيام وودرو ويلسون»[15]. [إشارة إلى مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى: المعرّب].

لقد ظلّ الأمريكيون يتصارعون مع كيفية دمج قِيَمنا مع مصالحنا الأُخرى منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية. والآراء الرئيسية الأربعة تتخطّى الحواجز الحزبية. فالانعزاليون يعود رأيهم إلى أيام التأكيد الشهير الذي أطلقه جون كوينسي آدامز سنة 1821 بأن الولايات المتحدة «لا تذهب إلى الخارج بحثاً عن وحوش لتدمّرها» بينما يركّز الواقعيّون على نصيحته النفعية الذرائعية بأننا ينبغي أن لا نورّط أنفسنا «بما يتجاوز القدرة على تخليص أنفسنا في جميع حروب المصالح والمؤامرات»[16]. ومنذ أيام وودرو ويلسون على الأقل، ظل الليبراليُّون يؤكّدون على الديمقراطية وحقوق الإنسان كأهداف للسياسة الخارجية، وأعاد جيمي كارتر ترسيخها كأولوية. وحتى رونالد ريغان، الذي هو من المحافظين بالتأكيد، كان يلجأ إلى لغة حقوق الإنسان. كما أن المحافظين الجُدد اليوم «يمثّلون في الحقيقة النوع الريغاني من النزعة

(15) پيتر رودمان، **العملاق القلِق: التحديات ضد التفوق الأمريكي** (واشنطن: مركز نيكسون، 2000)، ص3، 15، 44.

(16) ريتشارد بيرنشتاين، «التدخل أَو عدم التدخل في حقوق الإنسان: الفجوة تضيق»، **النيويورك تايمز**، 4 آب/ أغسطس، 2001، ص15.

الويلسونية»[17]. ولقد كرّر الرئيس جورج ووكر بوش إطلاق التحذير الواقعي بأن الولايات المتحدة «لا تستطيع أن تكون شرطة النجدة للعالم». ولكن دزينتين من أبرز المحافظين الجُدد، ومنهم وليام بينيت ونورمان بودهورتيز، قد حثّوه على أن يجعل حقوق الإنسان، والحرية الدينية، والديمقراطية أولويات للسياسة الخارجية الأمريكيَّة، وأن «لا يتبنّى وجهة نظر ضيّقة للمصالح الوطنية الأمريكيَّة»[18].

ويشجب الواقعيّون في الجغرافيا السياسية مثاليةَ ويلسون باعتبارها خطرة. وكما لاحظ روبرت فروست بطريقته الساخرة، فإن الأسوار الجيدة يمكنها المساعدة في صنع جيران جيدين. ورغم أن تآكل السيادة قد يساعد على دفع حقوق الإنسان إلى الأمام في الأنظمة القمعية، فإنه ينذر أيضاً باضطرابات كبيرة. فسلام ويستفاليا في القرن السابع عشر أوجد نظاماً من الدول المستقلّة للحدّ من الحروب الأهلية الضارية حول الدين [بعد حرب الثلاثين سنة، من 1618 إلى 1648، بين الكاثوليك والبروتستانت، التي تركت ألمانيا قاعاً صفصفاً، جاء سلام ويستفاليا نتيجة معاهدتي أوزْنابروك ومونْزْتر اللتين أدّتا إلى الاعتراف بالمساواة السياسية والدينية بين الدويلات الألمانية. فمُنِحَت فرنسا معظم الألزاس، وتلقّت السويد جزءاً من بوميرانيا ومناطق أُخرى، وأُعْلِنَ استقلالُ كلٍّ من سويسرا وهولندا: المعرّب]. إن كون السيادة آخذة في التغيّر هو على وجه العموم قيدٌ على السياسة. ولكن سواء أحب أصحاب الاستراتيجيات الواقعيون ذلك أم كرهوه، فإن حالاتٍ إنسانيةً مثل الصومال، والبوسنة، ورواندا، وهايتي، وكوسوڤو، وتيمور الشرقية، سوف تفرض نفسها

(17) رودمان، **العملاق القلِق**، ص40.

(18) ستيڤن موفسون، «اليمين يَكِزُ بوش حول الحقوق»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 27 ـ 28 كانون الثاني/ يناير 2001، ص3؛ انظر أيضاً «القوّة الأمريكيَّة ـ من أجل ماذا؟ ندوة»، **كومنتري**، عدد كانون الثاني/ يناير 2000، ص21 الحاشية.

في مقدمة مسرح الأحداث بسبب قدرتها على إثارة الاهتمام والانتباه في عصر المعلومات العالمي. وسوف تستمر مثل هذه الحالات في الانتشار بسرعة. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن العولمة آخذة في تمزيق طراز الحياة التقليدي. والدول الضعيفة الباقية في أعقاب انهيار الإمبراطوريةِ السوفياتيةِ، والإمبراطورياتِ الأوروبيةِ العتيقةِ في إفريقيا، مكشوفةٌ وعرضة للعطب بشكل خاص. ولئن كانت هناك صدامات للحضارات فإنّها تقع بصورة متواترة أكثر ضمن البلدان أو المناطق حول ما أسماه فرويد نرجسيات الفوارق الصغيرة، وليس كصدام هائل بين «الغرب والباقين»[19]. وهذا بدوره يؤدي إلى عنف متزايد وخرق لحقوق الإنسان، وكل ذلك بحضور عدسات التلفزيون والإنترنيت. والنتيجة وضع مجموعة صعبة من القضايا على جدول أعمال سياستنا الخارجية، تشكل تحدياً لقِيَمِنا. وقِيَمِنا بالطبع مصدر هام من مصادر قوّتنا الناعمة الطرية.

وإذن، فأين يأتي موقع حقوق الإنسان والديمقراطية في استراتيجيتنا؟ إن حقوق الإنسان **جزء** هام من سياستنا الخارجية، ولكنها ليست السياسةَ الخارجيةَ بحد ذاتها، لأن السياسة الخارجية جهد لتحقيق عدة أغراض: الأمن والفوائد الاقتصادية، وكذلك النتائج الإنسانية. وأثناء الحرب الباردة كان هذا كثيراً ما يعني أننا مضطرّون إلى التسامح ـ على مضض وبعد تمنّع ـ مع إساءات لحقوق الإنسان على أيدي أنظمة كانت حسَّاسة الأهمية لموازنة القوَّة السوفياتية، كما في حالة كوريا الجنوبية قبل تحوّلها إلى ديمقراطية. وهناك مشاكل مماثلة ملحّة في الفترة الراهنة، ويشهد على ذلك غياب سياسة أمريكيَّة لتعزيز الديمقراطية في

---

(19) ج. پاسكال زاخاري، «قوى السوق تضيف ذخيرة إلى الحروب الأهلية»، **وول ستريت جورنال**، 12 حزيران/ يونيو، 2000، ص21. وبين سنتي 1989 و1998 اندلعت 108 نزاعات مسلحة في ثلاثة وسبعين مكاناً في أنحاء العالم؛ وكان 92 منها ضمن البلد نفسه، وليس بين بلدين.

المملكة العربية السعودية، أَو الحاجة إِلىٰ موازنة حقوق الإِنسان في روسيا مع مصلحتنا في تشكيل ائتلاف مضاد للإِرهاب.

ولقد اقترح وليام بيري وآشتون كارتر، المسؤولان السابقان في إِدارة كلينتون، مخططاً لتقييم المخاطر علىٰ أمن الولايات المتحدة، وللمساعدة في إِعادة تأكيد الأولويات الوطنية في حالات قد تنطوي علىٰ استخدام القوَّة. وكانت علىٰ قمة الهرم في مخططهما التهديدات المدرجة في القائمة أَلِفْ، بحجم ما كان التهديد السوفياتي يمثِّله علىٰ بقائنا. وهذه فئة ينطبق عليها أيضاً التهديد من الصين أَو من انتشار الأسلحة النووية. أما القائمة باء للأخطار الداهمة التي تهدِّد مصالحنا (ولكن لا تهدّد بقاءنا) فهي تشمل أوضاعاً كتلك التي في شبه الجزيرة الكورية وفي الخليج الفارسي. وأما القائمة جيم الحاوية علىٰ «الحالات الطارئة الهامة ذات التأثير غير المباشر علىٰ أمن الولايات المتحدة ولكنّها لا تشكِّل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكيَّة» فهي تشمل «الكوسوفيين والبوسنيين، والصوماليين، والروانديين، والهايتيّين»[20].

غير أن المدهش هو أن قائمة جيم، الخاصة بحالات التدخّل الإِنساني، كثيراً ما تطغى علىٰ جدول أعمال السياسة الخارجية. وقد تكهن كارتر وبيري بأن سبب ذلك هو غياب تهديدات القائمة أَلِفْ بعد نهاية الحرب الباردة. وهذا صحيح إِلىٰ حدٍّ ما، ولكن هناك سبباً آخر هو قدرة قضايا القائمة جيم علىٰ الاستيلاء علىٰ اهتمام أجهزة الإِعلام في عصر المعلومات العالمي. فالصور الحية العنيفة المليئة بالصراع الإِنساني الداهم الفوري والآلام، يكون نقلها إِلىٰ الجمهور أسهل من نقل الأشياء المجردة الواردة في القائمة أَلِفْ، مثل إِمكانية

---

(20) أشتون ب. كارتر ووليام ج. بيري، الدفاع الوقائي: **خطة استراتيجية أمنية جديدة لأمريكا** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة بروكينغْز، 1999)، ص11 ـ 15.

قيام «جمهورية فايمار في روسيا»، أَو أهمية تحالفنا مع اليابان، أَو الانهيار المحتمل للنظام الدولي للتجارة والاستثمار. فقليلون هم الأمريكيون الذين يستطيعون أن ينظروا إِلىٰ الصور التلفزيونية للناس الذين يقتلهم الجوع أَو اللاجئين البائسين في نشرة أخبار المساء قبيل العشاء دون أن يشعروا أن علينا أن نقوم بشيء ما لمعالجة ذلك إِن استطعنا. وبعض الحالات سهلة تماماً، كإِمدادات الإغاثة لضحايا إِعصار في أمريكا الوسطى، أَو المراحل الأولى للإغاثة من المجاعة في الصومال. ولكن كما هو الوضع في الصومال، فإِن بعض الحالات التي تبدو بسيطة في الظاهر، يمكن أن يتضح أنّها صعبة للغاية، وهناك حالات صعبة منذ البداية كما في كوسوفو.

والمشكلة بالنسبة لهذه الحالات هي أن الاهتمام الإِنساني الذي يحرض علىٰ العمل كثيراً ما يثبت أنه سطحي تماماً عندما يواجه تكاليفَ كبيرةً في الأرواح والأموال. فالحافز الدافع إِلىٰ مساعدة الصوماليين الذين يموتون جوعاً (والذين كان زعماء الحرب الأهلية المختلفون يعترضون الإمدادات الغذائية الذاهبة إِليهم) اختفى عند مواجهة صورة جثة أمريكي مقتول تُسْحَبُ عبر شوارع مقاديشو. ويعزى هذا أحياناً إِلىٰ الإحجام الشعبي عن قبول الإصابات والضحايا. ولكن في ذلك تبسيطاً للأمور أكثر من اللازم. فقد ذهب الأمريكيون إِلىٰ حرب الخليج وهم يتوقعون أكثر من عشرة آلاف إِصابة. وبعبارة أنسب، فإِن الأمريكيين يتمنّعون عن قبول الإصابات عندما تكون مصالحهم **الوحيدة** هي مصالح إِنسانية محضة غير متبادلة. ومن سخرية القدر أن ردّة الفعل ضد مثل هذه الحالات قد لا تقتصر علىٰ صرف الانتباه، والحد من الاستعداد لدعم مصالح القائمة أَلِفْ، بل إِنّها قد تتدخّل أيضاً في العمل في حالات إِنسانية أكثر جدية وخطورة. فقد كان من بين الآثار المباشرة لكارثة الصومال العجز الأمريكي (مع بلدان أُخرى) عن تقديم الدعم والتعزيز لقوة حفظ السلام التابعة

للأمم المتّحدة في رواندا، ممّا كان يمكن أن يحدّ من حرب الإبادة الحقيقية التي وقعت فيها سنة 1994[21].

وليست هناك أجوبة سهلة لمثل هذه الحالات. فنحن لا نستطيع ببساطة أن نغلق جهاز التلفزيون أَو نقطع الصلة الكهربائية للكومبيوتر حتى ولو أردنا ذلك. ولا نستطيع ببساطة أن نتجاهل القائمة جيم، ولا ينبغي علينا ذلك. ولكن هناك قواعد معينة للحكمة والتعقّل كي تساعدنا التدخلات الإنسانية على دمج قِيَمنا ومصالحنا الأمنية، وشق طريق بين أخطار الويلسونية المطلقة غير المقيّدة والواقعية الضيقة التي شرحها جورج ووكر بوش بالتفصيل في حملته الانتخابية في سنة 2000.

فأولاً هناك درجات كبيرة من القلق أَو الاهتمام الإنساني ودرجات كبيرة من التدخّل، مثل الشجب، والعقوبات التي تستهدف الأفراد، ثم العقوبات الواسعة، والاستخدامات المتنوعة للقوّة. ويجب أن نوفّر الطرف العنيف للطّيْف لأفظع الحالات وأشدها كما هو مناقَشٌ أدناه. وثانياً: عندما نستخدم القوَّة فعلاً، يجدر بنا أن نتذكّر بعض مبادئ الحرب العادلة: أن تكون لنا قضية عادلة في عيون الآخرين، والتمييز في الوسائل كي لا نعاقب الأبرياء غير المستحقين للعقاب، والتناسب بين غاياتنا ووسائلنا، ووجود احتمال راجح (وليس تمنيات ورغبات) بأن العواقب ستكون جيدة. فمثل هذه الاعتبارات سيكون من شأنها أن تمنعنا من إرسال قوات إلى داخل الحروب الأهلية في الكونغو أَو الشيشان، حيث إن الصعوبة وتكاليف تحقيق غاياتنا تتجاوز وسائلنا.

وثالثاً: (فيما عدا حالات حرب الإبادة)، ينبغي علينا أن نتجنّب استخدام القوَّة ما لم تكن مصالحنا الإنسانية معزّزة بوجود مصالحنا الوطنية الأُخرى، لأن

---

(21) سامانثا باور، «المتفرجون على حرب الإبادة»، **أتلانتيك منثلي**، أيلول/ سبتمبر 2001، ص84 ـ 108.

من غير المحتمل أن تكون لدينا القوَّة اللازمة للاستمرار. كانت هذه هي الحالة في حرب الخليج، حيث لم تقتصر اهتماماتنا علىٰ العدوان ضد الكويت، بل شملت أيضاً إمدادات الطاقة وحلفاءنا الإقليميين. ولم تكن هذه هي الحالة في الصومال. إذْ إن غياب المصالح الأُخرى ـ كما رأينا ـ قد جعل تدخلنا غير قابل للاستدامة عندما تصاعدت تكاليفه. أما في يوغسلافيا السابقة (البوسنة وكوسوفو)، فقد كانت مصالحنا تنبع من حلفائنا الأوروبيين ومن حلف شمال الأطلسي.

ورابعاً: ينبغي علينا أن نحاول إشراك عناصر إقليمية فاعلة أخرى، ونتركها تأخذ زمام القيادة حيثما يكون ذلك ممكناً. ففي تيمور الشرقية، أخذت أستراليا زمام القيادة، بينما قدمت أمريكا الدعم في التعبئة والمخابرات. وفي سيراليون أخذت بريطانيا زمام القيادة. وبعد فشلنا في رواندا عرضت الولايات المتحدة في وقت متأخر أن تساعد الدول الأفريقية في التدريب، والمخابرات، والأمور التعبوية والمواصلات إذا قدمت تلك الدول الجنودَ لقوات حفظ السلام، بما فيها قوات الاستجابة السريعة الأوروبية المخطط لها، والتي سيكون من شأنها أن تتمكّن من التصرّف في الحالات الطارئة الأقلّ حدّة، حيث لا حاجة بنا إلىٰ التورط. وينبغي علينا أن نشجع ازدياد الاستعداد والقدرة لدى الأوروبيين لأخذ زمام القيادة في قضايا مثل حفظ السَّلام في البلقان.

وخامساً: إن للشعب الأمريكي مصلحة إنسانية حقيقية في منع حدوث محرقة أُخرى، كما حدث في رواندا سنة 1994. فنحن بحاجة إلىٰ أن نعمل أكثر لتنظيم منع حروب إبادة والتصدي للحالات الحقيقية لهذه الحروب. ولسوء الحظ فإن الميثاق الخاص بحروب الإبادة مكتوب بشكل فضفاض بحيث يُساء استخدام هذه العبارة لأغراض سياسية إلىٰ درجة ابتذالها بتطبيقها علىٰ أي جريمة كراهية. فعلينا أن نتبع توصيات دراسة الأمم المتّحدة التي نَصَّتْ سنة 1985 علىٰ أنه «لكيلا تنتقص قيمة مفهوم حرب الإبادة أَو تخفّف بتضخيم الحالات...

فإن من الوارد أن يتم النظر في الحجم المتناسب والأعداد الإجمالية لأنّها ذات صلة»[22]. وبِغَضّ النظر عن نصّ كلمات الميثاق، ومحاولات الأطراف في حالات معينة، فإن علينا أن نركّز ردود فعلنا العسكرية علىٰ مواجهة نوايا تدمير أعداد كبيرة من البشر.

وأخيراً: ينبغي علينا أن نتوخّى الحذر الشديد بشأن التدخّل في حروب أهلية حول تقرير المصير، مثل مطالبة بعض الجماعات بالانفصال في إندونيسيا، أَو آسيا الوسطى، أَو كثير من البلدان الإفريقية. وقد نُجَرُّ إلىٰ التدخّل لأسباب أُخرى، كما في الحالات المذكورة آنفاً، ولكن علينا أن نتجنّب الانحياز إلىٰ أي طرف بين المجموعات العرقية بقدر المستطاع. ذلك أن قتل الألبانيين للمدنيين الصرب بعد حرب كوسوفو ليس له تبرير أكثر من قتل الصرب للمدنيين الألبانيين قبل الحرب. وفي عالم تعيش فيه أكثر من عشرة آلاف مجموعة عرقية أَو لغوية في نحو مئتي دولة فقط، فإن مبدأ تقرير المصير يشكّل تهديداً بعنف هائل. وهو غامض في السياق الأخلاقي. وكثيراً ما تُرْتَكَبُ الفظائعُ علىٰ أيدي النشطاء من الجانبين (أي الإبادة المتبادلة)، كما أن السابقة التي سنسجلها بدعم حقٍّ عامٍ لتقرير المصير قد تكون لها عواقب كارثية.

ولن تحل أيٌّ من هذه القواعد كل مشاكل البتّ في مصلحتنا الوطنية في الحالات الصعبة. فقد كان من شأنها أن تؤدي إلىٰ التدخّل في يوغسلافيا السابقة، وإلىٰ عمل أقوى في رواندا، ولكنْ إلىٰ حذرٍ أكبر في الصومال وكثير من الحروب الأهلية الإفريقية. وفي مكانٍ مّا بين أن نكون شرطة نجدة العالم من جهة، وأن نتنحّى جانباً من جهة أخرى، سنحتاج إلىٰ مثل هذه القواعد

---

(22) سامانثا باور، «مشكلة من الجحيم»، **فشل أمريكا في منع حرب الإبادة** (نيويورك: بيسك بوكس، 2002)، الفصل الخامس.

الحكيمة، كي نصوغ مصالِحَنا الاستراتيجيةَ، والاقتصاديةَ، والخاصةَ بحقوق الإنسان، في سياسة خارجية مستدامة.

الجدول 5 ـ 2 قواعد الحكمة للتدخّل الإنساني

1 ـ ميز درجات التدخّل والتناسب
2 ـ قرّر أن هناك قضيةً عادلةً ونجاحاً محتملاً.
3 ـ عزّز المصالح الإنسانية بمصالح أُخرى.
4 ـ أعط أولوية لعناصر إقليمية فاعلة أُخرى.
5 ـ كن واضحاً في ما يتعلّق بالإبادة.
6 ـ كن حذراً من الحروب الأهلية حول تقرير المصير.

إن العثور على صيغة للبتّ في الوقت الذي يكون فيه التدخّل الإنساني مبرراً هو شيء ضروري ولكنه غير كافٍ لدمج حقوق الإنسان في سياستنا الخارجية. كما أن كيفيّة تصرّفنا في الداخل لها أهميتها. ومنظّمة العفو الدولية شديدة القسوة في إعلانها أن «الولايات المتحدة اليوم حجر عثرة أمام حقوق الإنسان بقدر ما هي مُدَافعٌ عن هذه الحقوق». ولكن الولايات المتحدة، بتجاهلها معاهدات حقوق الإنسان أو رفضها المصادقة عليها (مثل تلك الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمييز ضد النساء)، تنتقص من قوّتنا الناعمة الطرية المتعلّقة بهذه القضايا[23]. وفي بعض الأحيان، تكون أسباب إحجامنا عن التدخّل ثانوية، ولكن التأثير على سمعتنا يكون كبيراً لا يستهان به. وعلى سبيل المثال، فقد استغرقت الولايات المتحدة ست سنوات كي توقع البروتوكول الخاص بتوريط الأطفال في النزاع المسلّح، لأن البنتاغون كان يريد تجنيد فتيان في السابعة عشرة (مع موافقة الوالدين). ثم اتضح أن ذلك

(23) نورمان كيمبستر، «الولايات المتحدة تتعرض لنقد حادّ بسبب قضايا حقوق الإنسان»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 31 أيار/ مايو، 2001، ص3.

لم يكن يمس سوى أقل من 3000 مجنّد من مجموع 1,4 مليون أمريكي يرتدون الزيّ العسكري[24].

وتعزيز الديمقراطية ونشرها هو أيضاً مصلحة وطنية، ومصدر من مصادر القوَّة الناعمة الطرية، ولو أن دور القوَّة هنا أقل مركزية والعمليَّة بطبيعتها ذات أمد أطول. فللولايات المتحدة مصلحة عقائدية إيديولوجية، ونفعية عملية في تعزيز الديمقراطية. ورغم أن الحجّة القائلة بأن الديمقراطيات لا تشنّ الحرب ضد بعضها بعضاً أبداً هي حجة مبسّطة أكثر من اللازم، فإن من الصعب العثور على ديمقراطيات **ليبراليّة** تفعل ذلك[25]. فالديمقراطيات الشعبية غير الليبرالية، مثل بيرو، أو إكوادور، أو فنزويلا، أو إيران، أو البلدان التي تمر بالمراحل المبكرة من الدمقرطة، قد تصبح خطرة. ولكنَّ إنتاجَ الديمقراطيات الليبرالية للاجئين، أو انغماسَها في الإرهاب أقلُّ احتمالاً[26]. وإن تصريح الرئيس كلينتون سنة 1995 بأن «أفضل استراتيجية، في آخر الأمر، لضمان أمننا وإقامة سلام يدوم، هو دفع الديمقراطية لإحراز تقدّم في كل مكان» فيه جوهر من

---

(24) بربارا كروسيت، «كلينتون يوقع اتفاقيات للمساعدة على حماية الأطفال»، **النيويورك تايمز**، 6 تموز/ يوليو، 2000، القسم A، ص7.

(25) جون م. أوين، «كيف تنتج الليبرالية سلاماً ديمقراطياً»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، خريف 1994؛ جون ر. أونيل وبروس راسيت، «تقييم السلام الليبرالي مع تحديدات بديلة: التجارة لا تزال تخفف الصراع»، **جورنال أوف پيس ريزيرتْش** (أوسلو)، تموز/ يوليو 1999؛ فريد زكريا، «صعود الديمقراطية غير الليبرالية»، **فورين آفيرز**، تشرين الثاني/ نوڤمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1997. وللاطلاع على نظرة نقدية متخصصة على مقولة «السلام الليبرالي»، انظر جوان غوا، **صناديق اقتراع ورصاص: السلام الديمقراطي المراوغ** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون)؛ وللاطلاع على تقييم إيجابي متخصص، انظر سپنسر ر. ويرت، **لا حرب على الإطلاق: لماذا لا تَقْتَتِلُ الديمقراطيات** (نيوهاڤن: مطبعة جامعة ييل، 1998).

(26) انظر إدوارد د. مانسفيلد وجاك سنايدر «الدمقرطة والحرب»، **فورين آفيرز**، أيار/ مايو 1995.

الحقيقة إذا تمّت مقاربته مع التحذيرات الاحترازية التي وصفناها للتوّ[27]. والمفتاح هو اتباع خطوات تكتيكية يحتمل أن يكتب لها النجاح على المدى البعيد دون فرض تكاليف مبالغ فيها على أهداف أُخرى للسياسة الخارجية في المدى القريب[28].

عند بداية القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة واحدة بين حفنة من الديمقراطيات. ومنذ ذلك الحين تنامى العدد على نحو مثير للإعجاب، وإن اعترضته نكسات. فقد بدأت موجة ثالثة للدمقرطة في أوروبا في سبعينيّات القرن المذكور، وانتشرت إلى أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا في ثمانينيّاته، ثم أصابت أوروبا الشرقية في تسعينيّاته. وقبل الثمانينيّات لم تكن أمريكا تتابع مساعدة الديمقراطية على نطاق واسع، ولكنْ منذ إدارتي ريغان وكلينتون، صار مثل هذه المساعدة أداة متعمّدة للسياسة. وبحلول منتصف التسعينيّات، كانت وكالاتٌ أمريكيّةٌ كثيرةٌ (وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة التنمية الدولية، ووزارة العدل، والمنحة الوطنية للديمقراطية) تنفق أكثر من 700 مليون دولار على مثل هذا العمل[29]. فقوّتنا الاقتصادية والناعمة الطرية تساعد في تعزيز القِيَم الديمقراطية وترويجها، وفي الوقت نفسه، فإن إيماننا بحقوق الإنسان وبالديمقراطية يساعد على زيادة قوتنا الناعمة الطرية.

المعركة بين دعاة الأحادية والتعددية

كيف ينبغي علينا أن نتعامل مع البلدان الأُخرى؟ هناك ثلاثة نُهُجٍ رئيسية،

---

(27) توماس كاروذَرْز، **مساعدة الديمقراطية في الخارج: القوس البياني للتعلُّم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وقف كارنيجي، 1999)، ص5.

(28) صاموئيل ب. هانْتِنْغْتُونْ، **الموجة الثالثة: الدمقرطة في أواخر القرن الحادي والعشرين** (نورمان: مطبعة جامعة أوكلاهوما، 1991).

(29) المصدر السابق نفسه، ص7.

هي: الانعزالية، والأحادية، والتعددية. فالنزعة الانعزالية مستمرة في الرأي العام، ولكنها ليست من الخيارات الاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكيَّة اليوم. فبينما كان رد فعل بعض الناس علىٰ هجمات أيلول/ سبتمبر الإرهابية هو اقتراح الحدّ من تدخلاتنا في الخارج، أدركت الأغلبية أن مثل هذه السياسة لن تحدّ من انكشافنا وتعرّضنا للعطب، بل ستزيده سوءاً. وقد ارتسمت خطوط المعركة الرئيسية في ما بين الدوليين، بين دعاة التصرّف الأحادي الجانب والذين يفضّلون تكتيكات متعددة الأطراف وحسب عبارة وليام سافاير فإن «الأحادية لا تعني الانعزالية. ففي غمرة إحجامنا عن الظهور بمظهر المستبدّ المتغطرس، قد نتنازل عن القيادة بسرعة أكثر من اللازم لاسترضاء جمهور الحاسدين»[30]. وبالطبع فإن الفوارق هي مسألة درجة. فليس هناك دعاة نزعة أُحَادِيَّةٍ محضة أَو تعددية محضة. فعندما أدت أوائل أعمال إِدارة بوش إِلىٰ صرخات سخط حول التصرف الأحادي الجانب، تبرأ الرئيس من هذه الوصمة ووصف مسؤولو وزارة الخارجية موقفَ الإِدارة بأنه تعددية انتقائية. ولكن طرفي الطيف ترسو فيهما وجهات نظر مختلفة بشأن درجة الاختيار الناجمة عن الموقف الأمريكي في العالم اليوم. وسأقترح أدناه بعض القواعد للموقف الوسط.

فبعض ذوي النزعة الأحادية يدعون إِلىٰ نهج توكيدي جازم مندفع لا يتراجع في ترويج القِيَم الأمريكيَّة وتعزيزها. وهم يرون أن الخطر يكمن في اهتزاز إرادتنا الداخلية، والخلط والالتباس في أهدافنا التي ينبغي أن تكون تحويل لحظة أحادية القطب «إِلىٰ عصر أحادي القطب». ومن هذا المنظور، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكيَّة الخارجية هو إحداث تغيير في النظام في البلدان غير الديمقراطية كالعراق، وكوريا الشمالية

(30) وليام سافاير، «المعاهدة المختلسة»، **النيويورك تايمز**، 9 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص21.

والصين[31]. ويعتقد الأحاديون أن نوايانا طيبة، والهيمنة الأمريكيَّة حميدة، وأن ذلك ينبغي أن ينهي المناقشة. ذلك أن التعددية سوف تعني «إغراق الإدارة الأمريكيَّة في عصيدة طرية فضفاضة من صنع القرار الجماعي ـ وبذلك تكون قد حكمت علىٰ نفسك بالاقتصار علىٰ إظهار ردود الفعل إزاء الأحداث، أَو نقل المسؤولية إلىٰ لجان متعددة اللغات ذات أسماء مزخرفة مكوّنة من أوائل حروف كلماتها»[32]. وهم يجادلون بأن «القضية الرئيسية في النزاع بين الولايات المتحدة والمعبّرين عن معارضة هيمنتها ليست هي «الغطرسة» الأمريكيَّة؛ بل هي الحقيقة المحتومة التي لا مهرب منها للقوّة الأمريكيَّة بأشكالها المتعددة. وإن الذين يقترحون بأن مظاهر السخط الدولية يمكن إزالتها علىٰ نحوٍ ما بسياسة أمريكيَّة خارجية فيها ضبط للنفس إنما ينغمسون في أوهام يستنيمون لدغدغتها»[33].

ولكن الأمريكيين ليسوا ذوي مناعة من العجرفة، كما أننا لا نملك كل الأجوبة. وحتى لو كانت مثل هذه الفكرة صحيحة، فإنه سيكون من الخطر أن نتصرّف بموجبها. «لأننا لو كنا نتصرّف حقاً وفق مصلحة الآخرين ومصلحتنا كذلك، فإن من المفروض أن نعطي الآخرين دوراً أساسياً مستقلاً، وبذلك ينتهي بنا الأمر إلىٰ اعتناق نوع من التعددية. إذْ يجب الافتراض أن الآخرين، رغم كل شيء، هم أعلم بمصلحتهم منا»[34]. وكما لاحظ مراقب أوروبي متعاطف ـ وكان مصيباً في ملاحظته ـ فإنّه «من قانون البحار إلىٰ بروتوكول

(31) روبرت كاغان ووليام كريستول، «الخطر الراهن»، **ذي ناشنال إنترست**، ربيع 2000، ص58، 64، 67.

(32) تشارلس كروثامر، «النفعية الجديدة»، **الواشنطن بوست**، 8 حزيران/ يونيو، 2001، القسم A، ص29.

(33) كاغان وكريستول، «الخطر الراهن»، ص67.

(34) روبرت و. تاكر في «القوة الأمريكيَّة ـ من أجل ماذا؟ ندوة»، مجلة **كونتري**، عدد كانون الثاني/ يناير 2000، ص46.

كيوتو، ومن اتفاقية التنوّع الحيوي، ومن التطبيق الإقليمي الخارجيّ البعيد للمقاطعة التجارية المفروضة على كوبا أَو إيران، ومن النداءات الفظّة لإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومحكمة الجنايات الدولية: تظهر الأحادية الأمريكيَّة كتناذر لأعراض متزامنة متواجدة في كل مكان ومتغلغلة في السياسة العالمية»[35]. فعندما شرّع الكونغرس عقوبات ثقيلة على الشركات الأجنبيّة التي تتعامل تجارياً مع بلدان لا تحبّها الولايات المتحدة، تذمّر وزير الخارجية الكندي: «إن هذا تنمُّر استفزازي، ولكنكم في أمريكا تسمونه «قيادة عالمية»[36].

وبعض الأحاديّين (الذين يُدْعَون أحياناً السياديّين) لا يركّزون على ترويج القِيَم الأمريكيَّة بقدر ما يركّزون على حمايتها، ويكسبون في بعض الأحيان دعماً من رأي الأقلية الهامة من الانعزاليين الذين لا يزالون موجودين في هذا البلد. وكما قال أحدهم فإن البلد الأقوى والأغنى في العالم يستطيع أن يحافظ على سيادته. «إن أمريكا إذا نأت بنفسها عن المشاريع الدولية المختلفة فلن تجد نفسها قد انقطعت بذلك عن باقي أنحاء العالم. بل بالعكس، فإن لدينا كل سبب للتوقع بأن الأمم الأُخرى، في غمرة شوقها للوصول إِلى الأَسواق الأمريكيَّة، وشوقها لاتفاقيات تعاون أُخرى مع الولايات المتحدة، سوف تكيّف نفسها في أغلب الحالات لما تفضله أمريكا»[37]. ومن هذه الزاوية، فإن الأمريكيين ينبغي عليهم أن يقاوموا تجاوز القانون الدولي على سيادتهم،

(35) هارالد موللر، نقلاً عنه في فرانز نوشيلر، «التعددية في مقابل الأحادية»، مؤسَّسة التنمية والسلام، بون، 2001، ص5.

(36) لويد أكسوورثي، نقلاً عنه في مقالة ستيوارت پاتريك، «قودوا، أَو اتبعوا، أَو ابتعدوا عن الطريق: تراجع أمريكا عن النزعة التعددية»، مجلة **كارانت هيستوري (التاريخ المعاصر)**، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2000، ص433.

(37) مقتبساً عنه في مقالة پيتر سپيرو «السيادي الجديد»، **فورين آفيرز**، تشرين الثاني/ نوڤمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 2000، ص12 ـ 13.

وخصوصاً ادعاءات الصلاحية القانونية العالمية. وبدلاً من ذلك، «ينبغي على الولايات المتحدة أن تعتنق السيادة الوطنية، التي هي الصخرة الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية وحكم الذات، باعتبارها المبدأ الجوهري المنظم للنظام الدولي»[38]. أو كما حذّر جيسي هيلمز، فإن الأمم المتّحدة قد تكون أداة مفيدة لدور أمريكا العالمي، ولكنْ إذا كانت «تتطلع إلى ترسيخ نفسها باعتبارها السلطة الأخلاقية المركزية لنظام دولي جديد... فإنّها تعرّض نفسها للمجابهة مع الولايات المتحدة، بل الأهم من ذلك هو انسحاب الولايات المتحدة منها في آخر الأمر»[39].

وهذه المعركة بين التعدديين والأحاديين، التي كثيراً ما تتمثّل بصراع بين الرئيس والكونغرس، أدّت إلى سياسة أمريكيّة مصابة بالانفصام إلى حدٍّ مّا. فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في ترويج مشاريع متعددة الأطراف، مثل قانون معاهدة البحار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومعاهدة حظر الألغام الأرضية، والمحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيوتو بشأن تغيّر المناخ، وغيرها. ولكنها عجزت عن متابعتها بتصديق الكونغرس. وفي بعض الحالات كانت النتيجة ما تسميه **الإيكونوميست** «التعددية المتوازية، أي الاستعداد للتمشي مع الاتفاقات الدولية، ولكن بقدر ملاءمتها لأمريكا فقط، وبعدها تصرّف أمريكا سياستها خارج قيود تلك الاتفاقات»[40]. وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة تؤكد حدود الاختصاص القضائي لقانون معاهدة البحار الذي لم يتم تصديقه في الكونغرس عندها. وقد تعهدتْ بعدم استئناف

---

(38) ديفيد ب. ريڤكين الأصغر ولي آ. كيسي، «المياه الضحلة الصخرية الوعرة للقانون الدولي»، **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 2000 ـ 2001، ص42.

(39) جيسي هيلمز، «السيادة الأمريكيّة والأمم المتّحدة»، **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 2000 ـ 2001، ص34.

(40) «تركيب العالم»، **الإيكونوميست**، 31 آذار/ مارس، 2001، ص24.

التجارب النووية. ولكن بسبب الطبيعة الأحادية للقرار، فإنّه لا يحصل على ميزة التحقُّق، والقدرة على إلزام الآخرين. وفي حالات أُخرى، مثل الألغام الأرضية المضادة للأشخاص، جادلت الولايات المتحدة بأنّها تحتاج إليها للدفاع ضد الدبابات في كوريا، ولكنها اضطلعت ببحث في نوع جديد من الألغام قد يتيح لها الانضمام بحلول سنة 2006[41]. أما في حالة بروتوكول كيوتو، فقد رفض الرئيس بوش أن يناقشها، وأعلن بشكل حاسم قاطع أنها «ميتة». فكانت النتيجة رد فعل أجنبي من الإحباط والغضب قوّض قوتنا الطرية الناعمة.

وأثناء الحملة السياسية سنة 2000، وصف جورج ووكر بوش الوضع على نحو مناسب: «إن أمّتنا تقف الآن وحدها في العالم من حيث القوّة. ولهذا فإن علينا أن نكون متواضعين، ومع ذلك نعرض القوّة بطريقة تعزّز الحرية. . . . فإذا كنا أمة متغطرسة، فسوف ينظرون إلينا على أنّنا كذلك، ولكن إذا كنا متواضعين، فسوف يحترموننا»[42]. ورغم ذلك فإن حلفاءنا وأمماً أجنبية أُخرى اعتبروا الأعمال المبكرة لإدارته أحادية الجانب بشكل متغطرس. وفي غضون بضعة أشهر انضم حلفاء أمريكا الأوروبيون إلى بلدان أُخرى في رفض انتخاب أمريكا في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة. وهو رفض مارسوه لأول مرّة. وقال وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد إن «العرفان بالجميل قد اختفى»[43]، وأوضح كولن باول، وزير الخارجية بأن تهمة «القوة العظمى الوحيدة» موجودة

(41) جيمس غلانْزْ، «إحدى الدراسات متفائلة بشأن صنع ألغام برية أسلم، ولكنها تقول إن الأمر بحاجة إلى دفع»، **النيويورك تايمز**، 22 آذار/ مارس، القسم A، ص18.

(42) «المحاورة الرئاسية الثانية بين الحاكم بوش ونائب الرئيس غور»، **النيويورك تايمز**، 12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2000، القسم A، ص20.

(43) برايان نولتون، «مساعد لبوش يصف تصويت الأمم المتّحدة بأنه اعتداء وحشي»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 7 أيار/ مايو 2001.

(http://www.iht.com/articles/19081.html).

دائماً، ولعل ذلك قد أثّر على البعض»[44]. وبكلمات أقل اعتدالاً من المعلق التلفزيوني مورتون كوندراك: «إننا أقوى بلد في العالم، وهناك عدد من الطامحين الصغار التافهين مثل فرنسا يغضبهم ذلك كالجحيم. . . . وعندما تتاح لهم فرصة إلصاق التهمة بنا، فإنّهم يحاولون»[45]. ورد مجلس النواب بالتصويت على حجب الأموال عن الأمم المتّحدة. ولكنَّ الوضع كان أكثر تعقيداً مما اعترفت به أمثال تلك الاستجابات.

في مطلع القرن الماضي، عندما صعدت أمريكا إلى مكانة قوة عالمية، نصحنا تيدي [تيودور] روزفلت بأن نتكلّم بصوت طري ناعم وأن نحمل مع ذلك هراوة غليظة. أما وقد أصبحنا نملك الهراوة الغليظة، فإننا الآن بحاجة إلى الجزء الأول من نصيحته. فنحن لا نحتاج إلى التكلّم بطريقة ألطف فحسب، بل نحن بحاجة أيضاً إلى الاستماع بعناية أكثر. وكما أوضح كريس باتن، مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وأحد الزعماء المحافظين البريطانيين سابقاً، قبل عام مضى، فإن الولايات المتحدة صديق وفيّ فيه الكثير مما يثير الإعجاب «ولكن هناك مجالات كثيرة أعتقد أنهم فيها مخطئون مثل مواقفهم من الأمم المتّحدة، والسياسة البيئيّة، وملاحقة الحصول على قوة تتجاوز إقليمهم، والعداوة العصبية لأية سلطة خارجة على شؤونهم الخاصة»[46]. وبكلمات أحد المراقبين، فإن الرئيس بوش في بداية إدارته «قد

---

(44) ديڤيد سانغر، «مجلس النواب يهدد بوقف صرف مستحقات الأمم المتّحدة بسبب فقدان المقعد الأمريكي»، **النيويورك تايمز**، عدد 9 أيار/ مايو، 2001، القسم A، ص1.

(45) نقلاً عنه في **الخط الساخن: التقرير اليومي في ناشنال جورنال عن السياسة**، 8 أيار/ مايو، 2001، ص4.

(46) باري جيمس، «وزن الاتحاد الأوروبي المقابل للنفوذ الأمريكي»، **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 16 حزيران/ يونيو، 2000، ص4.

استنبط طريقة لإثبات نظريته نفسها بأن الغطرسة تستثير السخط والنقمة على بلد كان في الأصل، قبل وصول بوش إلى الحكم بزمن طويل، أبرزَ الأهداف وأنسبها للعالم»[47].

إن على الولايات المتحدة أن تهدف إلى العمل مع الأمم الأُخرى لحل المشاكل العالمية بطريقة تعددية حيثما كان ذلك ممكناً. وإنني أتفق مع اللجنة المشكّلة حديثاً من الحزبين للبحث في أمننا القومي، والتي يترأسها السناتوران السابقان غاري هارت ووارن رودمان، والتي استنتجت أن «القوى الآخذة في البروز ـ إمّا وحدها أو في ائتلاف ـ سوف تأخذ بشكل متزايد في تقييد خيارات أمريكا إقليمياً والحد من تأثيرها الاستراتيجي. ونتيجة لذلك فستظل قدرتنا على فرض إرادتنا محدودة، وسنكون مكشوفين ومعرّضين لأخطار سلسلة متزايدة من التهديدات». فالحدود ستصبح أكثر مساميّة. كما أن حالات التقدّم في المعلومات والتكنولوجيات الحيوية ستكوِّن نقاط ضعف جديدة، وتصبح الولايات المتحدة «معرّضةً على نحو متزايد لهجومٍ معادٍ على الوطن الأمريكي،

(47) روجر كوهن، «متغطرس أم متواضع؟ بوش يواجه عداوة الأوروبيين»، **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 8 أيار/ مايو 2001، ص1. وقد كان من بين المعاهدات والاتفاقيات التي عارضتها إدارة بوش في أشهرها الستة الأولى: محكمة الجنايات الدولية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة الصواريخ المضادة للقذائف ذاتية الدفع، وبروتوكول كيوتو، ومعاهدة الحدّ من الأسلحة الصغيرة، وبروتوكول خاص بالأسلحة الحيوية، وإجراء قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسيطرة على ملاجئ الضرائب. «إن السيد بوش، بإلغائه عدداً من المعاهدات الهامة البارزة التي لم تعقد إلاّ بعد صعوبات جمة حول الحد من الأسلحة، وحول البيئة، قد عرّض نفسه لسخط عنيف من بعض أقرب أصدقاء أمريكا ـ الذين يتساءلون عما سيحل محل عَالَم تنظمه المعاهدات ـ وكذلك لسخط مماثل من خصوم أمريكا الذين يرون غطرسةً في أعمال السيد بوش». توم شانكر، «البيت الأبيض يقول إن الولايات المتحدة ليست متفردة وحيدة، بل انتقائية»، **النيويورك تايمز**، 31 تموز/ يوليو، 2001، ص1.

ولن يفلح تفوّقها العسكري في إعطائنا حماية كلية»[48]. ويعني هذا أننا يجب أن نطوّر قوانينَ ومؤسساتٍ متعددةَ الأطراف كي نقيّد الآخرين ونقدّم إطاراً للتعاون. وبكلمات لجنة هارت ـ رودمان، فإن «أمريكا لا تستطيع تأمين مصالحها وتحقيق التقدّم لها بمفردها»[49]. وكما أظهرت الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، فإنه حتى القوة العظمى تحتاج إلىٰ أصدقاء.

صحيح أن التعددية يمكن استخدامها علىٰ أيدي الدول الصغيرة كاستراتيجية لتقييد الولايات المتحدة مثل غليڤر بين أقزام ليليپوشيان. فلا عجب إن كانت فرنسا تفضل عالماً متعدد الأقطاب ومتعدد الأطراف، كما ترى الأقطارُ الأقلُ تقدماً أن مصلحتها في التعددية لأنها تعطيها وسيلة ضغط علىٰ الولايات المتحدة[50]. ولكن هذا لا يعني أن التعددية ليست في مصلحة أمريكا علىٰ وجه العموم كذلك. «إننا عندما نجعل أعمالنا ترتكز علىٰ أساس قانوني (ونقبل القيود المصاحبة لذلك)، نستطيع أن نجعل ممارستنا المستمرة لقوّتنا غير المتناسبة أسهل قبولاً لدى الآخرين»[51].

وتنطوي التعددية علىٰ تكاليف، ولكن فوائدها في الصورة الكبيرة، ترجح هذه التكاليف وزناً. فالقواعد الدولية تقيد الولايات المتحدة وتحدّ من حريتنا

---

(48) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، **عالم جديد قادم: الأمن الأمريكي في القرن الحادي والعشرين** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 1999)، ص4.

(49) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، **خريطة طريق للأمن الوطني: ضرورة التغيير، تقرير المرحلة الثالثة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 2001)، ص2، 5.

(50) دومينيك موازي، «الحجة صحيحة، ولكن اللهجة خاطئة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 22 تشرين الثاني/ نوڤمبر، 1999، ص13.

(51) جوشوا موراڤتشيك في «القوة الأمريكيَّة ـ من أجل ماذا؟ ندوة»، مجلة **كونتري**، كانون الثاني/ يناير 2000، ص41.

في العمل في المدى القصير، ولكنها تخدم مصالحنا أيضاً بإلزامها للآخرين كذلك. وينبغي على الأمريكيين أن يستخدموا قوّتنا الآن لتشكيل المؤسسات التي ستخدم مصالحنا الوطنية البعيدة المدى في تعزيز النظام الدولي. «وبما أنه ليس من سبب يدعو إلى الاعتقاد أن وسائل السياسة سوف تزيد، فإنه لا يبقى لنا سوى الاعتماد على تعاون الآخرين. ولكن تعاونهم الأكبر سوف يعني تضييق حريتنا في العمل»[52]. وليست المسألة قاصرة فقط على أن الأحادية يمكن أن تؤذينا؛ بل إن التعددية كثيراً ما تكون أفضل طريقة لتحقيق أهدافنا على المدى الطويل.

إن العمل على تشكيل التعددية الآن هو استثمار جيد من أجل مستقبلنا. واليوم، كما رأينا «تقوم الدول القلقة بإجراء تعديلات طفيفة، وتكوين بدائل للتحالف مع الولايات المتحدة. وقد لا تبدو هذه الخطوات الصغيرة هامة اليوم، ولكن الأرضية سوف تهتز وتتغيّر، وسوف يتفتّت ويختفي نظام مابعد الحرب الذي قادته الولايات المتحدة»[53]. وهذه الاتجاهات يقابلها النظام الأمريكي نفسه. كما أن الطريقة الجماعية والمنظّمة التي تُصْنَعُ بها السياسةُ الخارجيةُ سوف تقلِّل المفاجآت. وهكذا فإن الفرص المتاحة للأجانب كي يرفعوا أصواتهم ويؤثّروا على النظام والحكومة الأمريكيين ليست وفيرة فحسب، بل إنها تشكِّل حافزاً هاماً للتحالف[54]. فمنذ أن حوّلت أثينا عصبةَ ديلوس إلى إمبراطورية، تمزّق حلفاؤها الصغار بين ألوان من القلق حول تخليها عنهم، وحول وقوعهم في المصيدة. إن قدرة حلفاء أمريكا على التعبير عن

---

(52) روبرت و. تاكار في: المصدر السابق نفسه، ص46.

(53) ج. جون إيكنبري، «فهم الهيمنة بشكل صحيح»، **ذي ناشنال إنترست**، ربيع سنة 2001، ص19.

(54) روبرت أونيل، «العمل مع الولايات المتحدة: وجهة نظر حليف»، محاضرة في برنامج دراسات السياسة الخارجية في مؤسَّسة All Souls، 10 أيار/ مايو، 2001.

همومهم تساعد على تفسير بقاء التحالفات الأمريكيَّة طيلة هذا الوقت بعد تراجع تهديدات الحرب الباردة وانحسارها.

أما عنصر النظام الأمريكي الآخر الذي يقلِّل القلق حول حالات عدم التناسق في القوَّة فهو عضويتنا في شبكة من المؤسَّسات المتعددة الأطراف تراوح من الأمم المتّحدة إلى حلف شمال الأطلسي. وهي شبكة يسميها البعض صفقةً مؤسَّسية. وكان ثمن ذلك بالنسبة للولايات المتحدة هو تقليص استقلال سياسة واشنطن، بمعنى أن القواعد المؤسَّسية وصناعة القرار المشتركة قد أنقصت قدرات الولايات المتحدة على التصرّف الأحادي الجانب. ولكن ما حصلت عليه واشنطن في المقابل كان يستحق هذا الثمن. فقد تمّ تقليص استقلالية شركاء أمريكا أيضاً، ولكنّهم قادرون على العمل في عالم تقلّصت فيه قوة الولايات المتحدة وصار من الممكن الاعتماد عليها والوثوق بها أكثر[55]. ذلك أن تعددية التفوق الأمريكي، منظوراً إليها على ضوء صفقة دستورية، هي مفتاح طول عمر هذا التفوق، لأن هذه التعددية تقلِّل حوافز بناء التحالفات ضدنا. وبقدر ما يكون الاتحاد الأوروبي هو المتحدي المحتمل الأكبر في مجال القدرة، تكون معقولةً فكرةُ إطارٍ دستوري فضفاض بين الولايات المتحدة والمجتمعات التي نتشاطر معها معظم القِيَم[56].

وبالطبع، ليست كل الترتيبات متعددة الأطراف جيدة أَو في مصلحتنا، ويتعين على الولايات المتحدة أحياناً أن تستخدم تكتيكاتٍ أحاديةَ الجانب في أوضاعٍ معينةٍ سوف أصفها في ما يأتي. فالافتراض الذي أزكّيه لصالح التعددية لا حاجة به لأن يكون قيداً صارماً يمنع الحركة كسترة المجانين. ذلك أن ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكيَّة يقول:

---

(55) إيكنبري، «فهم الهيمنة بشكل صحيح»، ص21 ـ 22.

(56) كتاب من تحرير مارك أ. پولاك وغريغوري س. شافر، عنوانه: حسن الإدارة عبر الأطلسي في الاقتصاد العالمي (لانهام، ميريلاند: راومان وليتلفيلد، 2001).

«إن ما ستحصلون عليه من هذه الإدارة هو «تعددية بالمفرّق». فسوف ننظر إلىٰ كل اتفاقية علىٰ حدة ثم نتخذ قراراً بشأنها، بدلاً من الخروج بنهجٍ ذي قاعدة عريضة»[57]. وإذن فكيف ينبغي علىٰ الأمريكيين أن يختاروا بين التكتيك الأحادي والتكتيك التعددي؟ هنا سبعة اختبارات للنظر فيها.

أولاً، في الحالات المنطوية علىٰ مصالح بقاء حيوية، ينبغي أن نلغي العمل الأحادي الطرف، رغم أن علينا أن نبحث عن دعم دولي لهذه الأعمال عندما يكون ذلك ممكناً. وأبرز حالة كهذه في نصف القرن الأخير كانت أزمة الصواريخ الكوبية في سنة 1962. فقد شعر الزعماء الأمريكيون أنّهم مرغمون علىٰ النظر في استخدام القوَّة من جانب واحد، رغم أن من المهم أن يلاحظ المرء أن الرئيس كيندي قد سعى للحصول علىٰ شرعية الرأي المعبّر عنه في المحافل المتعددة الأطراف، كهيئة الأمم المتّحدة ومنظَّمة الدول الأمريكيَّة والضربات ضد معسكرات الإرهابيين وملاذاتهم الآمنة مثال راهن حالياً، ولكن ـ مرة أُخرى ـ تكون الأعمال الأحادية الجانب في أفضل حالاتها عندما يحصّنها دعم متعدد الأطراف.

ثانياً، علينا أن نتوخى الحذر إزاء الترتيبات المتعددة الأطراف عندما تتدخّل في قدرتنا علىٰ إنتاج سلام مستقر في مناطق متفجرة أَو سريعة التقلّب. وبسبب دورنا العسكري العالمي، فإن الولايات المتحدة لها أحياناً مصالح ونقاط ضعف مكشوفة مختلفة عما لدى الدول الأصغر والمصالح الأكثر محدوديّة، ويشهد علىٰ ذلك دور الألغام البرية في منع الدبابات الكورية الشمالية من عبور المنطقة منزوعة السلاح إلىٰ داخل كوريا الجنوبية. وهكذا فقد كان التوقيع علىٰ المعاهدة متعددة الأطراف لحظر الألغام البرية أسهل للدول الأُخرى. وكما لوحظ آنفاً، فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ستعمل علىٰ تطوير ألغام جديدة تتيح لها أن توقّع في سنة 2006. وبالمثل فإنه نظراً للدور

(57) شانكر، «البيت الأبيض يقول إن الولايات المتحدة ليست متفردة وحيدة، بل انتقائية».

العالمي للقوات العسكرية الأمريكيَّة، وإذا كان من غير الممكن توضيح إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بحيث تضمن حماية القوات الأمريكيَّة من التعرّض لاتهامات غير مبرّرة بارتكاب جرائم حرب، فإن ذلك قد يردع الولايات المتحدة عن الإسهام في المصلحة العامة بحفظ السَّلام. ذلك أن الإجراءات المقترحة حالياً تعطي صلاحية قانونية أولية للولايات المتحدة للنظر في جرائم الحرب المزعوم أن جنودها ارتكبوها. ولكن لا يزال هناك خطر من مدعين عامين متحمسين أكثر من اللازم تحرضهم منظمات غير حكومية معادية في حالات لا تجد فيها الولايات المتحدة أساساً لدعاوى قضائية من هذا النوع. فينبغي علينا أن نبحث عن مزيد من التطمينات مثل توضيح الإعلانات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتّحدة. وبينما توجد مشاكل حول المحكمة الجنائية الدولية، فإن المساعدة في تشكيل إجراءاتها ستكون سياسة أفضل من تشجيع الاتجاه الحالي نحو ادعاءات الصلاحية القانونية الوطنية الشاملة الآخذة في التطور لهذا الغرض بالذات على نحو خارج عن سيطرتنا[58].

ثالثاً: إن التكتيكات الأحادية الجانب تساعد أحياناً على توجيه الآخرين

(58) إن المشاكل لا تنبع من المحاكم الأجنبية فقط، بل من اتجاه جديد في الدعاوى المرفوعة في المحاكم الأمريكيَّة لتحدي حالات انتهاك حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن المحامين الأمريكيين الذين يتباهون بتصديرهم الأحادي لمفهومنا عن القانون، والذين يجادلون بأن النموذج المثالي لما بعد الحرب الباردة هو الولايات المتحدة كمحام عالمي إنما يفشلون في إعطاء الاهتمام الكافي لتكاليف مذهب إضفاء الصلاحية القضائية العالمية على الولايات المتحدة. وليام غلابرسون، «محاكم الولايات المتحدة تصبح هي الحكم على الخطأ والصواب على الصعيد العالمي»، **النيويورك تايمز**، 21 حزيران/ يونيو، 2001، ص1. وانظر أيضاً هنري أ. كيسنجر، «مطبات الصلاحية القضائية العالمية»، **فورين آفيرز**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 2001، ص86 ـ 96.

نحو تسويات تخدم تقدم المصالح متعددة الأطراف. فتعددية أطراف التجارة الحرّة واعتماد الذهب مقياساً عالمياً في القرن التاسع عشر لم تحقّقهما وسائل متعددة الأطراف، بل التحركات البريطانية الأحادية الجانب لفتح أَسواق بريطانيا والحفاظ علىٰ استقرار عملتها[59]. وبالمثل فإن انفتاح أمريكا النسبي بعد سنة 1945، والتشريع التجاري الذي تم سنّه في وقت أحدث والذي هدَّد بفرض عقوبات من طرف واحد إذا لم يتفاوض الآخرون، قد ساعدا علىٰ تكوين ظروف حفّزت البلدان الأُخرى علىٰ التحرّك إِلىٰ الأمام في مسألة آلية تسوية النزاعات التابعة لمهاجرة التجارة العالمية. فالولايات المتحدة تكون أحياناً كبيرة بما يكفي لوضع مستويات عالية والإفلات بها، تشهد علىٰ ذلك القيود الأكثر صرامة علىٰ الأَسواق المالية. فمثل هذه الأعمال يمكن أن تؤدي إِلىٰ إيجاد مستويات دولية أعلى. والمفتاح هو ما إذا كان العمل الأحادي الجانب مصمماً لتعزيز المصلحة العامة العالمية.

أما بروتوكول كيوتو، الذي سبَّب للرئيس بوش مثل هذه المتاعب في بداية رئاسته، فقد كان من الممكن أن يصبح قضية في محلّها لو عُولج بطريقة مختلفة. فقد كان كثيرون من المتقبلين لحقيقة الاحترار العالمي والمؤيدين لاتفاقية الإطار حول تغيّر المناخ (اتفاقية ريو التي وقّعها الرئيس جورج هربرت بوش ـ الأب ـ وصادق عليها مجلس الشيوخ سنة 1992) يعتقدون أن اتفاقية كيوتو تعيبها ثغرة رديئة لأنها لم تشمل البلدان النامية ولأن هدفها الخاص بتقليل الانبعاثات، حسب رأي مجلة **الإيكونوميست** «لا يمكن تحقيقه إِلاَّ بكلفة مدمّرة، وقد لا يتحقق حتى بعد إنفاق مثل تلك الكلفة». ولو وجدت خطة علىٰ مدى أطول تقوم علىٰ تخفيضات أقل للانبعاثات في البداية، تليها أهداف

(59) جون رغّي، **إقامة نظام الحكم العالمي** (لندن، روتليدْجْ، 1998)، ص118. إن استعداد بريطانيا من جانب واحد لتحمل التكاليف (والفوائد) قد شجع المشاركة المجانية. أما الإجراءات والأعمال الأمريكيَّة فكانت مشروطة بالمبادلة بالمثل.

أصعب فيما بعد لكان من شأنها أن تعطي وقتاً للأصول الرأسمالية المختزنة كي تتكيّف، وللأدوات القائمة على أساس السوق مثل التراخيص القابلة للتداول كي تقلّل تكاليف تخفيضات الانبعاث[60]. كما أن مثل هذه الخطة كانت ستقلّل التخلي عن النمو الاقتصادي، الذي يفيد سلسلة واسعة من الأمم؛ بمن فيهم الفقراء[61]. ولو أن إدارة بوش، بدلاً من مقاومة العِلْم، واعتبار البروتوكول ميتاً بشكل مفاجئ على أساس مصلحتها المحلية، بادرت إلى القول: «إننا سنعمل على إيجاد سياسة محلية للطاقة تخفّض الانبعاثات، ونتفاوض معكم في الوقت ذاته حول معاهدة أفضل»، لكان من الممكن المجادلة بأن تصرّفه الأحادي الجانب في البداية قد خدم المصالح المتعددة الأطراف[62] ودفعها إلى الأمام.

رابعاً: ينبغي على الولايات المتحدة أن ترفض المبادرات المتعددة الأطراف التي هي وصفات لعدم العمل، أو لتعزيز مصالح الآخرين الذاتية الأنانية، أو مناقضة لقِيَمِنا[63]. فنظام المعلومات الدولي الجديد الذي اقترحته منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) في سبعينيّات القرن العشرين كان من شأنه أن يساعد الحكومات المستبّدة على تقييد حرية الصحافة. وبالمثل، فإن النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تبنّته الجمعية العامة في الوقت نفسه كان من شأنه المسّ بالمصلحة العامة للأسواق المفتوحة.

---

(60) «غَضَبٌ بسبب الاحترار العالمي»، **الإيكونوميست**، 7 نيسان/ أبريل، 2001، ص18. وللاطلاع على دراسة متأنّية لعيوب كيوتو، انظر دايفيد ڤيكتور، **انهيار بروتوكول كيوتو، والكفاح لإبطاء الاحترار العالمي** (پرينستون، مطبعة جامعة پرينستون، 2001).

(61) روبرت ن. ستافِينْز، «أعطوا بوش وقتاً حول القضايا المناخية»، **بوسطن غلوب**، 4 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص21.

(62) أندرو ريڤكين، «بعد رفض معاهدة المناخ، بوش يستدعي مدرسين لإعطاء دورات، والمساعدة على وضع معاهدة»، **النيويورك تايمز**، 28 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص9.

(63) إنني مدين لروبرت كيوهين بالمساعدة في هذه النقطة.

وتكون الإجراءات متعددة الأطراف معرقِلةً مُعيقةً أحياناً، وعلىٰ سبيل المثال كانت هناك محاولات من روسيا والصين لمنع مجلس الأمن من الترخيص بالتدخّل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو سنة 1999. وفي آخر الأمر قرَّرت الولايات المتحدة أن تمضي قُدُماً بدون موافقة مجلس الأمن، ولكنْ حتى عندئذٍ فإن التدخّل الأمريكي لم يكن قراراً أحادي الجانب، بل اتخذ بدعم قوي من حلفائنا في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي.

خامساً: إن التعددية جوهرية في القضايا ذات الطبيعة التعاونية الأصيلة التي لا تستطيع الولايات المتحدة أن تديرها بدون مساعدة البلدان الأُخرى. وتغيّر المناخ مثال كامل علىٰ ذلك. فالاحترار العالمي سيكون باهظ الكلفة علينا. ولكن لا يمكن منع الاحترار بقيام الولايات المتحدة وحدها بتخفيض انبعاثات أول أوكسيد الكربون، والميثان، والهباءات المتناهية الصغر. فالولايات المتحدة هي أكبر مصدر لمثل هذه العوامل المؤدية إلىٰ الاحترار. ولكن ثلاثة أرباع الموارد تنجم أصلاً خارج حدودنا. وبدون تعاون، تبقى المشكلة خارج سيطرتنا. والشيء نفسه صحيح بالنسبة لقائمة طويلة من البنود: انتشار الأمراض المعدية، استقرار الأَسواق المالية العالمية، النظام التجاري الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الاتجار بالمخدرات، اتحادات الجريمة الدولية المنظمة، والإرهاب العابر للقومية. فكل هذه المشاكل لها تأثيرات كبرى علىٰ الأمريكيين. والسيطرة عليها مصلحة وطنية لها مكانة هامة، ولكن لا يمكن تحقيقها إلاَّ بوسائل متعددة الأطراف.

سادساً: يجب السعي للتعددية كوسيلة لجعل الآخرين يشاركون في العبء ويقتنعون بفكرة تقديم سلع عامة. فالتقاسم يساعد علىٰ تبنّي الالتزام بقِيَم مشتركة. وحتى عسكرياً، ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن لا تتدخّل وحدها إلاَّ في ما ندر. فذلك لا ينسجم مع تفضيلات الجمهور الأمريكي فحسب، ولكن له تبعات عملية. فالولايات المتحدة تدفع حصة أقل من تكاليف عمليات حفظ

السلام التابعة للأمم المتّحدة ولحلف شمال الأطلسي؛ ثم إن شرعية المظلة المتعددة الأطراف تخفض التكاليف السياسية المرافقة التي تتحمّلها قوّتنا الطرية الناعمة.

سابعاً: عند الاختيار بين التكتيكات الأحادية والمتعددة الأطراف، يجب أن ننظر في تأثيرات القرار على قوّتنا الطرية الناعمة. فإذا واصلنا تحديد قوّتنا بالتركيز أكثر من اللازم على النواحي العسكرية، فقد نفشل في فهم الحاجة إلى الاستثمار في أدوات أُخرى. وكما رأينا، فإن أهمية القوَّة الناعمة الطرية آخذة في الازدياد، ولكن هذه القوة هشّة، ويمكن أن تدمّرها التصرّفات الأحادية المفرطة والغطرسة. وعند الموازنة بين استخدام التكتيكات الأحادية والتعددية وبين التمسّك بمبادرات معينة متعددة الأطراف ورفض هذه المبادرات، فإن علينا أن ننظر في كيفيَّة شرح ذلك للآخرين، وما الذي سيكون لذلك من تأثيرات على قوّتنا الناعمة الطرية.

الجدول 5 ـ 3 قائمة مقارنة بالتكتيكات التعدديّة مقابل الأحادية

1 ـ مصالح البقاء مهدّدة وفي الميزان.
2 ـ التأثير على العسكريين وعلى السَّلام.
3 ـ القيادة تزيد السلع العامة.
4 ـ الانسجام مع قِيَمِنا.
5 ـ القضايا التعاونية بطبيعتها المتأصّلة.
6 ـ المساعدة في تقاسم العبء.
7 ـ التأثيرات على قوّتنا الناعمة الطرية.

وباختصار، فإن السياسة الخارجية الأمريكيَّة في عصر المعلومات العالمية ينبغي أن يكون لديها تفضيل عام للتعددية، ولكن ليس كل التعددية. ففي بعض الأحيان يتعيّن علينا أن نتصرّف وحدنا. وعندما نفعل ذلك طلباً للبضائع العامة فإن طبيعة غاياتنا قد تحل محل الوسائل في إضفاء الشرعية على قوّتنا في أَعين

الآخرين. ومن جهة أُخرى إذا حاول الأحاديون الجُدد رفع الأحادية من تكتيك مؤقت يستخدم في أوقات متفرقة إلىٰ استراتيجية ثابتة قائمة بذاتها، فإن من المحتمل أن يفشلوا، لثلاثة أسباب: (1) الطبيعة التعددية المتأصّلة لعدد من القضايا عابرة القومية في عصر عالمي، (2) التأثيرات الباهظة الكلفة علىٰ قوّتنا الناعمة الطرية، (3) الطبيعة المتغيرة للسيادة.

السيادة والديمقراطية والمؤسَّسات العالمية

كما رأينا في الفصل الثالث، فإن الديمقراطية في هذه المرحلة من التاريخ تعمل كأفضل ما تكون في الأمم ـ الدول المستقلة. ولا يحتمل أن يتغيّر هذا إلاَّ بشكل بطيء. ذلك أن إعطاء سلطة أكثر من اللازم للمؤسَّسات الدولية قد يؤدي إلىٰ فقدان الديمقراطية في عمليَّة صنع القرار بالنسبة للولايات المتحدة وبلدان أُخرى كذلك[64]. ولكن **السيادة** اصطلاح زَلِق متقلقل غامض. فالذين يقاومون النزعة التعددية يحدّدون السيادة بشكل ضيق كسلطة وسيطرة محلّيتين. ولكنْ كما رأينا، فقد تكون السيادة الأحادية الجانب مستحيلة في بعض القضايا العالمية. وفي الحالات التي لا نملك فيها القدرة الأحادية علىٰ إنتاج المحصلات التي نريدها، فإن سيطرتنا السيادية قد تتوسع بعضويتنا في المواقف الجيدة في الأنظمة التي تكوّن بمجموعها مادة الحياة الدولية[65].

ولقد رأينا في الفصلين الثاني والثالث أن السيادة تبقى هامّة، ولكن محتواها آخذ في التغيّر بفعل تأثير قوى المعلومات والعولمة العابرة للقومية.

---

(64) جون ر. بولتون، «هل نأخذ حسن الإدارة العالمية علىٰ محمل الجدّ؟» **شيكاغو جورنال أوف إنترناشنال لو (فصلية شيكاغو للقانون الدولي)**، خريف سنة 2000.

(65) للاطلاع علىٰ آراء مناقضة، انظر جيريمي رابكين، **ما سبب أهمية السيادة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة AEI، 1998)، وآبرام شاييز وأنطونيا هاندلر شاييز، **السيادة الجديدة: الامتثال للاتفاقيات التنظيمية الدولية** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارڤارد، 1995)، ص27.

فالدول المستقلّة كانت دائماً مسامية إلىٰ درجةٍ ما. أما اليوم فإن قدرتنا علىٰ حماية وطننا هي أقل من أي وقت مضى لأن الحماية لا تتم، ببساطة، بحماية حدودنا[66]. فكما اكتشفنا بعد أيلول/ سبتمبر 2001، فإن الطريقة الوحيدة للتعامل مع الحالات الكثيرة للاقتحام العابر للقومية هي إقامة دفاع متقدّم ينطوي علىٰ التعاون في المخابرات وتنفيذ القانون مع بلدان أُخرى فيما وراء حدودها وداخل حدودنا. فحكومات البلدان الأُخرى كثيراً ما تكون في موقع أفضل لتحديد الإرهابيين واعتقالهم. فتعاونها جوهري، أما الحصول علىٰ هذا التعاون فيعتمد علىٰ قوّتينا: الصلبة والناعمة الطرية.

إن العلاقات العابرة للقوميَّة والهويات المتعددة تقوض خاصية الكتامة عندنا أيضاً. فتحديد ماهية هويتنا أصعب عندما تكون المؤسَّسات اليابانية من كبار المستوردين من الولايات المتحدة، وتنتج المؤسَّسات الأمريكيَّة في الخارج أكثر مما تصدر، وكان من بين المنظَّمات غير الحكومية والزعماء السياسيين الذين ضغطوا لإنجاز معاهدة حظر الألغام البرية عدد كبير من الأمريكيين، منهم أعضاء بارزون في مجلس الشيوخ ذلك أن الائتلافات المختلطة تتجاوز الحدود والحواجز، وثمن إيقاف هذه الائتلافات باهظ الوطأة علىٰ قِيَمِنا الديمقراطية وحرياتنا المدنية.

ويعتقد بعض السياديين أن أمريكا «ليست مضطرة في أدائها إلىٰ مراعاة القواعد التي يراعيها الجميع لأنه ليس هناك مَنْ يستطيع إرغامها علىٰ ذلك. وعلاوة علىٰ ذلك فإن لديها مجموعةً خاصة بها من قواعد أُخرى أهمّ من هذه»[67]. ولكن التكاليف باهظة في انطوائها علىٰ رفض الزعامة الأمريكيَّة من قبل دول كانت لولا ذلك ستحترم آراءنا، وكذلك عجزنا عن تحقيق كل أغراضنا وحدنا. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن الشركات الأمريكيَّة مكشوفة ومعرّضة

(66) ستيفن كراسنر، **السيادة: النفاق المنظم** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1999).

(67) سپيرو، «السياديّون الجدد»، ص14.

لردود الفعل من الأجانب والمنظَّمات غير الحكومية، وعندما تصاب بالأذى فإنّها تضغط علىٰ الحكومة كي تغيثها علىٰ المستوى الوطني أَو علىٰ صعيد الولايات. وكما لاحظ كاتب العمود الصحفي توم فريدمان، فإن النشطاء الأذكياء يقولون: «حسناً، أتريدون أن تمارسوا لعبة السوق. دعونا نلعب». وبعد أن أيَّدت شركة إكسون قيام بوش بقتل بروتوكول كيوتو، بدأ النشطاء الأوروبيون بمقاطعة منتجاتها. ومن جهة أُخرى فإن شركتي شل والبريطانية للنفط انسحبتا من جماعة الضغط التي كانت ترفض البحث في تغيّر المناخ وتقلِّل من شأنه[68]. وترسل الشركات الأمريكيَّة جيوشاً من عناصر الضغط إِلىٰ بروكسل وجنيف، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات بصياغة قواعد عالمية جديدة بشأن قضايا مثل التجارة الإليكترونية، والملكية الفكرية، والمستويات التكنولوجية. «فليست هناك حكومة، مهما بلغ من شأن قوتها، تستطيع من طرف واحد أن تفرض إرادتها أَو تنفذها في هذه القضايا. فهي قضايا يشارك فيها عدد من العناصر الفاعلة، والمصالح، في عدد من البلدان أكبر من أن تجعلها قابلة لاستخدام القوَّة الوحشية لفرض الهيمنة»[69]. وعندما يبدو رفضُنا للتعاون غطرسةً وبحثاً عن المصلحة الأنانية الضيِّقة، فإننا ننتقص من قوّتنا الناعمة الطرية. وسوف يثبت أن وجهة النظر الأحادية المطرّدة في السياسة لها كلفة أبهظ من أن تجعلها مستدامة.

وفي الوقت نفسه، فإن مشكلة إخضاع المؤسَّسات متعددة الأطراف للمساءلة الديمقراطية، التي نُوقشت في الفصل الثالث، تبقى مشكلة حقيقيَّة.

---

(68) توماس فريدمان، «ستعود كيوتو كهاجس لبوش» **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 2 حزيران/ يونيو، 2001، ص8.

(69) موزيس نايم، «اقتصاد جديد، وسياسة قديمة»، **فورين بوليسي**، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير، 2001، ص 108.

وكما لاحظ المحامي كال روستيالا، فإن «عمليَّة صنع القوانين المتعددة الأطراف، وليست مادتها هي التي تكوّن إلىٰ حد كبير التوترات مع الديمقراطية والسيادة. . . . والتهديدات التي تتعرّض لها السيادة والديمقراطية من التعاون المتعدد الأطراف ليست كبيرة، ولكنها حقيقية»[70]. وبدلاً من رفض هذه المؤسَّسات، كما ينصح بذلك السياديون، فإن هناك عدة أشياء ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تفعلها استجابة لهمومها حول العجز الديمقراطي ولتعزيز المساءلة والشرعية للمؤسَّسات والشبكات متعددة الأطراف التي تقدم حسن الإدارة الضروري للعولمة.

ولعل الشيء الأهم هو محاولة تصميم مؤسَّسات متعددة الأطراف تحافظ علىٰ أكبر مجال ممكن تشتغل فيه العمليَّات الديمقراطية المحلية. ذلك أن التحدي الحقيقي للسياسة هو جعل العالم سالماً آمناً لأنواع مختلفة من النُّظم الاقتصادية كي تزدهر جنباً إلىٰ جنب. ويتضمن الجواب إجراءات متعددة الأطراف، وحواجز متواضعة، وقواعد للعبة تسمح للبلدان أن تعيد فرض القيود عندما يؤدي عدم فرضها إلىٰ أخطار تهدد هدفاً وطنياً مشروعاً[71]. وحالة منظمة التجارة العالمية هنا توضح هذه النقطة. فإجراءاتها الخاصة بتسوية النزاعات تمسّ بالسيادة المحلية، كما هو مذكور أعلاه، ومع ذلك يستطيع أي بلد أن يستجيب للعمليَّات الديمقراطية المحلية ويرفض حكماً من أحكام منظمة التجارة العالمية إذا كان ذلك البلد علىٰ استعداد لدفع تعويض محدود للشركاء التجاريين الذين قد تضرّهم أعمال ذلك البلد. وإذا تنصّل بلدٌ ما من ارتباطاته التجارية، فإن الإجراء يحد من دوامة الانتقام التي دمّرت اقتصاد العالم في ثلاثينيّات القرن

(70) كال روستيالا، «الاتجاهات في حسن الإدارة العالمية: هل تهدد السيادة الأمريكيَّة؟»، **شيكاغو جورنال أوف انترناشنال لو**، خريف 2000، ص418.

(71) داني رودريك، «الورطة العالمية»، **نيوريبابليك**، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1998، ص17.

العشرين ويجعلها تتحرّك هابطة إلىٰ الأسفل بدلاً من التصاعد حسب فلسفة «واحدة بواحدة». وبمعنىً ما، فإن الإجراء المذكور يشبه امتلاكَ فاصمٍ في نظام كهرباء المنزل، فانفجار هذا الفاصم أفضل من احتراق البيت بكامله. غير أن الخطر هو أن تقنن حكوماتنا عدداً أكثر من اللازم من نزاعاتها التجارية بدلاً من أن تتفاوض حول تلك النزاعات، وفي آخر الأمر تحمل أعباء لا تُطاق علىٰ كاهل منظمة تترك مجالاً للعمليَّات الديمقراطية المحلية (علىٰ عكس مجادلات المحتجين المعارضين لذلك).

وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن المساءلة الأفضل يمكن أن تبدأ في داخل الوطن في البلدان الديمقراطية. فإذا كان الشعب الأمريكي يعتقد أن المستويات والمقاييس البيئية لا تؤخذ في الحسبان علىٰ نحو مناسب وكافٍ في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في جنيف، نستطيع أن نضغط علىٰ حكومتنا كي تضم إلى وفودنا موظفين من وكالة حماية البيئة. ويستطيع الكونغرس أن يعقد جلسات استماع قبل الاجتماعات وبعدها، ويستطيع المشرّعون أنفسُهم أن يصبحوا أعضاء في الوفود الوطنية لمختلف المنظَّمات.

وعلاوة علىٰ ذلك، ينبغي علىٰ الأمريكيين أن يفهموا أن المساءلة الديمقراطية يمكن أن تكون غير مباشرة أبداً. فالمساءلة تتأكّد بطرقٍ متعددة، ليس من خلال التصويت فقط، حتى في الديمقراطيات التي تعمل جيداً. ففي الولايات المتحدة مثلاً فإن المحكمة العليا ونظام الاحتياطي الاتحادي لا يستجيبان للانتخابات إلاَّ بطريقة غير مباشرة من خلال سلسلة طويلة من التفويض. كما أن المعايير والمقاييس المهنيّة تساعد علىٰ إبقاء القضاة والصيارفة خاضعين للمساءلة. فمسؤولو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاضعون للمساءلة أمام المدراء التنفيذيين، الذين يخضعون بدورهم لمساءلة الحكومات. وليس هناك سبب من حيث المبدأ يجعل المساءلة غير المباشرة لا تنسجم مع الديمقراطية، أَو لإلزام المؤسسات الدولية بمستويات أعلىٰ من مستويات المؤسَّسات المحلية.

فزيادة الشفافية ـ أي تقليص سرِّيَّة الإجراءات ـ شيء جوهري إذا أريد إخضاع المؤسَّسات الدولية للمساءلة. وإضافةً إلىٰ التصويت، يتواصل الناس في الديمقراطيات، ويقومون بالإثارة والتحريض حول القضايا بوسائل مختلفة تراوح من الرسائل واستطلاعات الرأي إلىٰ الاحتجاجات. وتلعب جماعات المصالح والصحافة الحرّة دوراً هاماً في تكوين الشفافية في سياساتنا الديمقراطية المحلية. فنحن نسمي الصحافة الفرع الرابع الجوهري من السلطة. وهذا دورٌ تستطيع الصحافة والمنظَّمات غير الحكومية أن تلعبه علىٰ الصعيد الدولي كذلك. فالمنظَّمات غير الحكومية تعتمد علىٰ الانتقاء الذاتي، لا علىٰ الانتخاب الديمقراطي، ولكنها تستطيع أن تؤدي دوراً إيجابياً في زيادة الشفافية. فهي تستحق أن يُسْمَع صوتُها، لا أن تشترك في التصويت. ولكي تؤدي هذا الدور فهي بحاجة إلىٰ أن تتلقى المعلومات، وإلىٰ أن تشملها المشاركة في الحوار مع المؤسَّس. وفي بعض الحالات، كالإجراءات القضائية أو مداخلات السوق، فإن تقديم المعلومات سلفاً أمر غير واقعي. ولكن من الممكن تقديم السجلات وحيثيّات التبرير في وقت لاحق من أجل النقد والتعليق، كما تفعل المحكمة العليا ونظام النقد الاحتياطي الاتحادي في سياستنا المحلية. فعلينا أن نحثّ المنظَّمات والشبكات الدولية علىٰ وضع المزيد من المعلومات علىٰ الإنترنيت[72]. (وينبغي تطبيق مقاييس الشفافية نفسها علىٰ المنظَّمات غير الحكومية ذاتها).

ويستطيع القطاع الخاص أن يسهم في المساءلة أيضاً. فالروابط الخاصة والرموز، كتلك التي أقامتها الصناعة الكيميائية الدولية في أعقاب انفجار معمل

(72) للاطلاع علىٰ اقتراحات مثيرة للاهتمام حول «الرؤية الافتراضية» انظر آن ـ ماري سلوتر، «وكالات طليقة؟ إخضاع الشبكات الحكومية للمساءلة»، في كتاب من تحرير جورج بيرمان وشركاه، بعنوان: **التعاون التنظيمي عبر الأطلسي** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001)، ص528.

يونيون كاربيد في مدينة بوفال الهندية سنة 1984، يمكن أن تمنع التسابق السلبي للوصول إلىٰ أدنى مستويات الجودة في المواصفات. إن ممارسة تسمية المقصرين والتشهير بهم قد ساعدت الزبائن علىٰ إخضاع المؤسَّسات عابرة القوميَّة للمساءلة في صناعات الدمى والملابس. كما تستطيع مؤسَّستا ماتل ونايكي أن تشهدا. ومع أن الناس يملكون أصواتاً غير متساوية في الأَسواق، فإنه في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية ربما تكون المساءلة عن طريق الأَسواق قد أدَّت إلىٰ زيادة إضافية في شفافية الحكومات الفاسدة أكثر مما فعلت أي اتفاقية رسمية. وتستطيع الأَسواق المفتوحة أن تساعد علىٰ تقليص القوة غير الديمقراطية للاحتكارات المحلية، كما تستطيع أن تخفض قوة البيروقراطيات الحكومية المتمترسة الرافضة للاستجابة، ولا سيما في البلدان ذات البرلمانات الضعيفة. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن جهود المستثمرين لزيادة الشفافية وإمكانية التنبؤ القانوني يمكن أن تفيض منها علىٰ الجوانب تأثيرات مفيدة للمؤسَّسات السياسية.

وإذا أُريد الحفاظ علىٰ المؤسَّسات المتعددة الأطراف، فسنحتاج إلىٰ الانهماك في تجارب مصممة لتحسين المساءلة. ذلك أن الشفافية جوهرية. وتستطيع المنظَّمات الدولية أن تقدّم مزيداً من النفاذ والوصول، حتى ولو تطلب ذلك تأخير إصدار السجلات بالطريقة التي تنبأت بها المحكمة العليا ونظام الاحتياطي الاتحادي. ويمكن الترحيب بالمنظَّمات غير الحكومية كمراقبين (كما فعل البنك الدولي) أَو السماح لها بتقديم مذكرات (صديق محكمة) استشارية في قضايا تسوية المنازعات التي تنظر فيها منظمة التجارة العالمية (ولو أن هذا الامتياز قد يعطى حصراً للمنظَّمات ذات الشفافية بشأن عضويتها وشؤونها المالية فحسب). وفي بعض الحالات، مثل شركة الإنترنيت للأسماء والأرقام المخصصة (وهي مسجلة كمؤسَّسة غير هادفة للربح بموجب قوانين كاليفورنيا)، فإن التجارب الجارية علىٰ التصويت المباشر لأعضاء مجلس الإدارة قد تثبت أنها مثمرة، رغم أن خطر انتزاع الأصوات من قبل جماعات

ضغط مصلحية جيدة التنظيم يبقى مشكلةً قائمة. وهناك مجالات أُخرى تستحق الاستكشاف، مثل منظَّمات الشبكات الهجينة التي تجمع بين الممثلين الحكوميين، وغير الحكوميين وموظفي الأقسام والإدارات الحكومية مثل اللجنة العالمية الخاصة بالسدود أَو الميثاق العالمي التابع لكوفي عنان.

الجدول 5ـ4: توسيع مساءلة المؤسَّسات العالمية

1 ـ صَمِّمْ مؤسَّسات تحمي العمليَّات المحلية (مثل منظمة التجارة العالمية).
2 ـ أشرك مشرّعين في الوفود والمجموعات الاستشارية.
3 ـ إستفد من المساءلة غير المباشرة (مثل السمعة، والأَسواق).
4 ـ إرفع درجة الشفافية عن طريق الصحافة، والمنظَّمات غير الحكومية، ومواقع الشبكات.
5 ـ شجع مساءلة القطاع الخاص.
6 ـ جرِّب أشكالاً جديدة (مثل شركة الإنترنيت للأسماء والأرقام المخصصة، واللجنة العالمية الخاصة بالسدود، والميثاق العالمي).

ويستطيع أعضاء الكونغرس أن يحضروا تجمعات للبرلمانيين المرتبطين ببعض المنظَّمات لعقد جلسات استماع ولتلقي المعلومات، حتى ولو لم يشتركوا في التصويت (لأسباب مذكورة آنفاً).

وليس هناك جواب وحيد لمسألة كيفية التوفيق بين المؤسَّسات العالمية الضرورية متعددة الأطراف وبين المساءلة الديمقراطية. فلعل المنظَّمات الشديدة التقنية تستمد شرعيتها من كفاءتها وحدها. ولكن كلما زاد تعامل المؤسَّسة مع قِيَم عريضة واسعة، زادت الصلة بشرعية المساءلة الديمقراطية. والأمريكيون الذين تهمهم الديمقراطية سيكونون بحاجة إِلىٰ تفكير أعمق بمعايير وإجراءات تتعلّق بحسن إِدارة العولمة. فالمطالبات بالانسحاب، والانتخابات المباشرة أَو إعطاء السيطرة لمنظَّمات غير حكومية غير منتخبة لن تحل المشكلة. وسيكون من الضروري إجراء تغييرات تزيد في الشفافية وتستفيد من أشكال المساءلة متعددة الأطراف الموجودة في الديمقراطيات الحديثة، وذلك للمحافظة علىٰ الخيارات المتعددة الأطراف التي سنحتاج إليها لمعالجة المشاكل العالمية.

عولمة التحديق في المستقبل

إن نداء الإيقاظ في أيلول/ سبتمبر 2001 يعني أن الأمريكيين لن ينزلقوا إلىٰ حالة الرضا عن الذات التي ميّزت العقد الأول الذي تلا الحرب الباردة. فإذا استجبنا بشكل فعَّال، فلن يكون من المحتمل أن يتمكّن الإرهابيون من تدمير القوَّة الأمريكيَّة، ولكن الحملة ضد الإرهاب سوف تتطلّب جهداً طويلاً ومستداماً. وفي الوقت نفسه، ليس من المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة تحدياً لتفوقها ما لم تتصرّف بغطرسة إلىٰ درجة تساعد الدول الأُخرى علىٰ التغلّب علىٰ القيود المتأصّلة في تركيبها. إن الكيان الوحيد القادر علىٰ تحدي الولايات المتحدة في المستقبل القريب هو الاتحاد الأوروبي إذا قُيِّض له أن يصبح اتحاداً متين التماسك، وله قدرات عسكرية كبرى، وإذا سُمِحَ للعلاقات عبر الأطلسي أن تفسد وتتعكر. ومثل هذه المحصلة ممكنة ولكنها تتطلب تغيرات كبرى في أوروبا، وحماقة لا يستهان بها في السياسة الأمريكيَّة كي تتحقَّق. ومع ذلك، وحتى مع عدم وصول الأمور إلىٰ مثل هذا التحدي، فإن تناقص قابلية استبدال القوَّة الأمريكيَّة العسكرية في عصر المعلومات العالمي يعني أن أوروبا في موقع يمكّنها من التوازن مع الولايات المتحدة علىٰ رقعتي الشطرنج: الاقتصادية وعابرة القوميَّة. وحتى بدون توازن عسكري للقوى، فقد تندفع بعض البلدان الأُخرى إلىٰ العمل معاً لاتخاذ إجراءات لتعقيد أهداف أمريكا. أَو كما قالت الناقدة الفرنسية دومينيك مُوَازِي: «إن العصر العالمي لم يغيّر حقيقة أنّه لا يمكن عمل أي شيء في العالم بدون الولايات المتحدة. وإن تكاثر العناصر الفاعِلة الجديدة يعني أنّه ليس هناك شيء تستطيع الولايات المتحدة أن تحقّقه وحدها»[73].

وتستطيع الولايات المتحدة أن تتعلّم دروساً مفيدة عن استراتيجية تقديم

---

(73) دومينيك موازي، «الأزمة الحقيقية حول الأطلسي»، **فورين آفيرز**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 2001، ص153.

البضائع العامة من تاريخ السَّلام المفروض على الطريقة البريطانية. ولعل محلّلة أسترالية كانت محقّة في رأيها بأن الولايات المتحدة إذا لعبت أوراقها جيداً، ولم تتصرّف كعازف منفرد، بل كقائد لمجموعة متناسقة من الأمم، «فالسلام على الطريقة الأمريكيَّة قد... يصبح كالسلام على طريقة روما أكثر منه على طريقة بريطانيا»[74]. فإن كان الوضع كذلك، فإن قوّتنا الناعمة الطرية ستلعب أحد الأدوار الكبرى. وكما جادل هنري كيسنجر، فإن اختبار التاريخ للولايات المتحدة سيكون في ما إذا كنا نستطيع أن نحوّل قوّتنا المتفوّقة حالياً إلى توافق دولي في الرأي، ومبادئنا إلى معايير دولية مقبولة على نطاق واسع. لقد كانت تلك هي العظمة التي حقّقتها روما وبريطانيا، كل في زمانها[75].

وعلى عكس بريطانيا، فإن روما لم تستسلم لصعود إمبراطورية جديدة، بل للتآكل الداخلي، ولمِيتَةٍ من ألف جرح أصابتها بها مجموعات همجية شتّى. وقد رأينا في الفصل الرابع أنه مع كون التآكل الداخلي ممكناً دائماً، فإنّه لم يكن أيٌّ من الاتجاهات المألوف ذكرها يشير بقوة إلى ذلك الاتجاه في ذلك الوقت. فعند بداية القرن، ورغم التهديدات الإرهابية، فإن المواقف الأمريكيَّة إيجابية وواقعية على حد سواء. فقد كان الرد المبدئي على أيلول/ سبتمبر 2001 مشجعاً. فلم يتجه الجمهور إلى النزعة الانعزالية. وقام الكونغرس والإدارة بكبح ميولهما الأحادية المتفردة. كما أن الجمهور واقعي في تفهّمه لحدود القوَّة الأمريكيَّة، ويعبّر عن استعداده للمشاركة. «وبينما يقول 28 بالمئة إن أمريكا ستظل القوَّة العالمية الكبرى على امتداد المئة سنة المقبلة، يعتقد 61 بالمئة أن الولايات المتحدة سوف تتقاسم هذه المكانة مع عدد قليل من البلدان، كما أن

(74) كورال بيل، «الصعود الأمريكي ـ والتظاهر بالانسجام المتناغم»، **ذي ناشنال إنترست (المصلحة الوطنية)** خريف 1999، ص60.

(75) هنري كيسنجر، «رؤيتنا العالمية القصيرة النظر»، **الواشنطن بوست**، 10 كانون الثاني/ يناير، 2000، القسم A، ص19.

أقل من واحد من عشرة يعتقدون أن الولايات المتحدة لن تظل قوة كبرى»[76]. وهناك أكثريات كبيرة تعارض النهج الأحادي المحض. «فأكثر من ثلثي الجمهور يعارضون من حيث المبدأ قيام الولايات المتحدة بالتصرّف وحدها في الخارج بدون دعم بلدان أُخرى»[77]. ويبدو أن الجمهور الأمريكي لديه إحساس عفوي الحدس والبديهة بالقوَّة الناعمة الطرية حتى ولو لم يكن هذا الاصطلاح معروفاً.

ومن جهة أُخرى، فإن من الأصعب استبعاد البرابرة، ذلك أن التناقص الكبير المفاجئ في كلفة الاتصال، وبروز المجالات عابرة القوميَّة (بما في ذلك الإنترنيت) التي تتجاوز الحدود، ودمقرطة التكنولوجيا التي تضع قوة التدمير الشامل (التي كانت ذات يوم حكراً على الحكومات وحدها) في أيدي مجموعات وأفراد، كل ذلك يشير إلىٰ أبعاد هي حديثة تاريخيّاً. ففي القرن العشرين كان رجال مثل هتلر، وستالين، وماو بحاجة إلىٰ قوة الدولة كي يحدثوا شرًّا عظيماً. «إن مثل هؤلاء الرجال والنساء في القرن الحادي والعشرين سيكونون أقل من أهل القرن العشرين تقيداً بحدود الدولة، وأقل اضطراراً لكسب القدرات الصناعية من أجل إحداث الفوضى والخراب. . . . ومن الواضح أن العتبة آخذة بالانخفاض بشكل مثير وكبير أمام المجموعات الصغيرة، وحتى الأفراد، لإيقاع ضرر شامل كثيف في صفوف مَنْ يعتبرونهم أعداءهم»[78]. ويجب أن تكون مواجهة مثل هذه المجموعات الإرهابية أولوية عليا. فالدفاع عن الوطن يكتسب أهميةً جديدةً ومعنىً جديداً، وسوف يتطلب

---

(76) ألبرت ر. هانْتَ، «الأمريكيون يتطلعون إلىٰ القرن الحادي والعشرين بتفاؤل وثقة»، **وول ستريت جورنال**، عدد 16 أيلول/ سبتمبر 1999، القسم A، ص9.

(77) وزارة الخارجية، تحليل الآراء، «أغلبية كبيرة من الجمهور الأمريكي تؤيد تدخلاً فعّالاً ومتعاوناً في الخارج»، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999.

(78) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، **عالم جديد مقبل**، ص4.

جمعاً ذكياً بين القوّتين الصلبة والناعمة الطرية. فإذا قُيِّض لمثل هذه المجموعات أن تنتج سلسلة من الحوادث المنطوية على دمارٍ وفوضى تمزّق المجتمع أكثر حتى مما حدث في أيلول/ سبتمبر سنة 2001، فإن المواقف الأمريكيَّة قد تتغيّر بشكل مثير ومفاجئ، رغم أن من الصعب التنبؤ باتجاه التغيّر. فقد تعود النزعة الانعزالية إلى الظهور، ولكن المشاركة الأكبر في أحداث العالم معقولة بطريقة مساوية لذلك الاحتمال.

فإذا كانت الأشياء الأُخرى متساوية، فإن الولايات المتحدة تظل في منزلة جيدة تمكّنها من أن تكون القوَّة القائدة في السياسة العالمية فترة لا يُستهان بها طيلة القرن الحادي والعشرين وما وراءه. ويعتمد هذا التشخيص المستقبلي على افتراضات يمكن ذكرها بتفصيل صريح. فهو يفترض مثلاً أن إنتاجية الاقتصاد الأمريكي سيتم الحفاظ عليها على المدى الطويل، وأن المجتمع الأمريكي لن يتفسخ أو يتآكل، وأن الولايات المتحدة سوف تحافظ على قوّتها العسكرية، ولكنها لن تصبح متعسكرة أكثر مما ينبغي، وأن الأمريكيين في قوّتهم لن يصبحوا أحاديين متفردين ومتغطرسين إلى درجة التبذير وتضييع رصيد أمّتهم الكبير من القوَّة الطرية الناعمة، وأنه لن تقع سلسلةٌ ما من الأحداث الكارثية تغيّر المواقف الأمريكيَّة تغيراً عميقاً في اتجاه انعزاليّ، وأن الأمريكيين سوف يحددون مصلحتهم الوطنية بطريقة واسعة وبعيدة النظر تتضمن مصالح عالمية. ويمكن التشكيك في كل واحد من هذه الافتراضات، ولكنها تبدو في الوقت الراهن معقولة وقابلة للفهم أكثر من بديلاتها. فإذا صمدت هذه الافتراضات، فسوف تبقى أمريكا هي الرقم واحد. ولكنْ مع ذلك، فإنه في عصر المعلومات العالمي هذا، لن يبقى الرقم واحد على ما كان عليه. فمن أجل النجاح في مثل هذا العالم، يجب على أمريكا أن لا تقتصر على المحافظة على قوتها الصلبة فحسب، بل أن تتفهم أيضاً قوتها الناعمة الطرية، وكيف تجمع القوّتين معاً، طلباً لتحقيق المصالح الوطنية والعالمية.